الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية, التجارية و علوم التسيير ميدان: علوم اقتصادية, التجارية و علوم التسيير

قسم : علوم التسيير شعبة : علوم التسيير

تخصص : إدارة مالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من اعداد الطلبة:

1_ناحل محمد الأمين

2_وكريف رشا

تحت عنوان:

طرق و آليات و معايير تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA - وكالة تيارت 540 -

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من :

أ . عابد علي	(أستاذ محاضر (أ) – جامعة ابن خلدون تيارت)	رئيسا
أ . بلعيد شكيب	(أستاذ مساعد (أ) – جامعة ابن خلدون تيارت)	مشرفا و مقررا
أ . أيت ميمون كريمة	(أستاذة محاضرة (ب) – جامعة ابن خلدون تيارت)	مناقشا

السنة الجامعية : 2023/2022

الإهداء

إلى من رميا بسهام ليلهما فأصابت أقداري، و ظلا يتعهدان حلمي في صلاتهما حتى صار الحلم واقعا جميلا أحتسي اليوم ضياءه ، إليكما يا أجمل أقداري .

إلى من إختصت بالجنة لتكون تحت أقدامها " منبع العطف و الحنان – أطال الله عمرها – أمي الغالية " .

إلى من أحمل إسمه بكل فخر و إعتزاز سندي و منبع أماني ، أبي الغالي أدامك الله و حفضك من كل سوء .

إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع و كنت من كل ينبع أستقي لأرتقي ... إخوتي الأعزاء .

و إلى أولئك الذين يفرحهم نجاحنا إلى الأصدقاء قلبا ، دما ووفاء ، الذين مهدو عثرات مسيرتنا بدعمهم و أنسو صعابها بحبهم .

شكر و عرفان

أحمد الله على جزيل ، و أشكره شكر المعترف بمننه و ألائه و أصلي و أسلم على صفوة أنبيائه و على أله و صحبه و أوليائه أما بعد :

" من لم يشكر الناس لم يشكره الله"

و إعترافا منا بالفضل و تقديرا للجميل ، لا يسعنا و نحن انتهينا من اعداد هذه المذكرة الى أن نتوجه بجزيل الشكر و التقدير الى:

الاستاذ المشرف المحترم، ***بلعيد شكيب*** *لما منحه لنا من وقت و جهد و توجيه ،و ارشاد و تشجيع ، و دعم للإنجاز هذا العمل .*

كما أتقدم بالشكر للجنة الأساتذة ،و موظفي بنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت 540 بالأخص السيد ***براهيم ، ميدون عربي ، زكرياء و موزاوي .***

كما نجد أنفسنا مدينين بالشكر إلى كل من قدم لنا يد المساعدة لإتمام مشوارنا الدراسي .

الفهرس

الإهداء .....

شكر و عرفان .....

الفهرس .....

قائمة الجداول.....

قائمة الأشكال .....

قائمة الاختصارات و الرموز.....

قائمة الملاحق .....

مقدمة .....أ

الفصل الاول : عموميات حول تمويل المشاريع في البنوك التجارية 5

تمهيد : 6

المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للبنوك التجارية..... 7

المطلب الاول : نشأة و مفهوم البنوك التجارية..... 7

أولا : نشأة البنوك التجارية..... 7

ثانيا : تعريف البنوك التجارية 7

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية و أنواعها..... 8

أولا : وظائف البنوك التجارية..... 8

ثانيا : أنواع البنوك التجارية..... 9

المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية 11

المبحث الثاني: ماهية المشاريع الإستثمارية..... 12

المطلب الأول: مفهوم المشروع الإستثماري و أنواعه 12

أولا : مفهوم و تعريف المشروع الإستثماري 12

ثانيا : أنواع المشاريع الإستثمارية 13

المطلب الثاني: مراحل دراسة الجدوى و تقييم المشروعات لاتخاذ القرار الاستثماري 14
المطلب الثالث: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية 17
أولا : التقييم المالي للمشاريع في ظل ظروف التأكد..... 17
ثانيا: معايير تقييم المشاريع في ظل ظروف عدم التأكد..... 22
المبحث الثالث: الأدبيات النظرية حول التمويل البنكي 25
المطلب الأول: مفهوم التمويل و أهميته 25
أولا: مفهوم التمويل..... 25
ثانيا: أهمية التمويل 25
المطلب الثاني: أساسيات حول التمويل البنكي 26
أولا : تعريف التمويل البنكي..... 26
ثانيا :أنواع التمويل البنكي 27
المطلب الثالث: العلاقة بين المشاريع الاستثمارية و التمويل البنكي..... 29
خلاصة الفصل :..... 30
الفصل الثاني : دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت 540..... 31
تمهيد الفصل :..... 32
المبحث الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت 540 و خدماته 33
المطلب الأول : نشأة و تقديم البنك الوطني الجزائري 33
أولا: نشأة و تقديم البنك الوطني الجزائري 33
ثانيا : الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري 34
المطلب الثاني: إحصائيات مهمة عن البنك الوطني الجزائري إلى غاية 31 ديسمبر 2015..... 35
المطلب الثالث : بطاقة تعريفية للبنك الوطني الجزائري BNA لوكالة تيارت 540..... 36
المبحث الثاني : إستخدامات وأنواع قروض البنك 40
المطلب الأول : إستخدامات البنك 40

المطلب الثاني : قروض الاستغلال 41

المطلب الثالث : قروض الإستثمار..... 45

المبحث الثالث : تمويل البنك الوطني الجزائري BNA للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE..... 46

المطلب الأول: إجراءات منح قرض لمؤسسة صغيرة ومتوسطة في إطار التمويل الثلاثي العميل–البنك الوطني الجزائري– الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 46

المطلب الثاني: مراحل منح قرض لمؤسسة صغيرة ومتوسطة ناشئة بالتعاون مع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية و البنك الوطني الجزائري 47

المطلب الثالث: مراحل دراسة قرض ANADE على مستوى البنك الوطني الجزائريBNA وكالة تيارت 540 52

خلاصة الفصل :..... 58

خاتمة 59

قائمة المراجع 62

الملاحق..... 66

الملخص 77

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-02	توزيع موظفي وكالة تيارت	37
02-02	وصف و ثمن المشروع	53
03-02	التمويل الثلاثي للمشروع	54

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	مراحل دراسة جدوى لاتخاذ القرار الاستثماري	15
01-02	الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري	34
02-02	الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري	38
03-02	مراحل انشاء مؤسسة مصغرة في ANADE	57

قائمة الاختصارات و الرموز

الرمز	العنوان	الصفحة
DR	فترة الاسترداد	17
TRC	معدل العائد المحاسبي	19
VAN	القيمة الحالية الصافية	20
TP	مؤشر الربحية	22
BNA	البنك الوطني الجزائري	33
540	وكالة تيارت	33
ANADE	الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية	46

قائمة الملاحق

رقم الملحق	الملحق	الصفحة
01	وصف المشروع	67
02	الدراسة المالية	68
03	الفاتورة الاولية	69
04	التمويل الثلاثي	70
05	اتفاقية قرض الاستثمار	71
06	موافقة البنكية	72
07	امر سحب شيك بنكي لضمان اخطار	73
08	امر سحب شيك بنكي 10%	74
09	عقد رهن حيازي للعتاد و التجهيزات	75
10	أمر سحب شيك بنكي 90%	76

مقدمة

تهدف الدولة الجزائرية للنهوض بإقتصادها ، وتعمل على تحقيق التنمية الشاملة بجميع القطاعات الإقتصادية ، متزامنة مع العصر الذي نعيشه ويطلق عليه قرن العولمة ، و في الآونة الأخيرة تشهد البيئة الاقتصادية الكثير من المتغيرات السريعة و من أهمها التقدم التكنولوجي وزيادة نمو المشاريع الاستثمارية و الدور الفعال الذي بإعتباره المدعم الأساسي و القلب النابض للحياة الاقتصادية و نخاع المشاريع الاستثمارية ، و تعتبر أكثر أنواع المؤسسات المالية التي تتمتع بموارد مالية كبيرة ، فهي تقوم بمنح التمويل اللازم للقروض بمختلف أنواعها و أشكالها و ذلك باتباع الاجراءات اللازمة لمنحها و تحصيلها .

إن عملية منح القروض ينتج عنها مخاطر عديدة و يشترط البنوك انتهاج سياسة اقراضية خاصة بها و مناسبة لنوع القروض المطلوبة من قبل المقترض تجنبا للمخاطر و اتخاذ القرارات الملاءمة للعمل على تغطيتها .

تعتبر البنوك التجارية من أهم مصادر التمويل الذي يلبي حاجة الى رؤوس الأموال من أجل تمويل الاستثمار و تغطية العجز المالي , فهو يساعد على تحسين من القدرة الانتاجية ، الوضعية المالية المردودية و يمكن أن يكون هذا التمويل داخلي كما يمكن أن يكون تمويل خارجي .

تعد القروض التي تقدمها البنوك من الأدوات المصرفية الفعالة للتنمية ، لكن هذه القروض لا تمنحها البنوك إلا وفقا لمنهجية البنك المتبعة لاتخاذ قرار التمويل .

و الاشكالية المطروحة التي انطلقنا منها في بحثنا هذا حول كيفية تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية ومنه يمكن طرح الاشكالية التالية :

الإشكالية :

– هل تعتمد البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية على مجموعة من الطرق و الأليات و معايير ؟

و من هذه الاشكالية يتطلب الاجابة على التساؤلات الفرعية التالية :

التساؤلات الفرعية :

1- ما هي مختلف الدراسات التي يعتمد عليها البنك لتمويل المشاريع الاستثمارية ؟
2- ماهي طرق تقييم المشروع الاستثماري لدى بنك BNA وكالة تيارت 540؟
3- ما هو دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية خاصتا المؤسسات الناشئة؟

الفرضيات :

بناءا على الاسئلة السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

إجابة الفرضية الأولى هي كاتالي:

- يعتمد البنك على مفهوم دراسة الجدوى المالية و الدراسة الاقتصادية عند تمويل المشاريع الاستثمارية .

إجابة الفرضية الثانية هي كاتالي:

- حدود تمويل الذي يوفره بنك BNA وكالة تيارت 540 غير كافية بتلبية إحتياجات مشاريع استثمارية .

إجابة الفرضية الثالثة هي كاتالي:

- تعتبر القروض من أهم أدوات البنك التي تستعملها بتمويل مشاريع استثمارية للمؤسسات الناشئة .

أهمية الدراسة :

- معرفة إجراءات على هذا النوع من القروض .
- إبراز أهمية التمويل في الزيادة العمليات الاستثمارية .
- أهمية البنوك في تطوير الاستثمارات .
- معرفة الطرق البنكية المستخدمة في منح القروض و كذلك الاجراءات التي يتبعها البنك لضمان إسترجاعها في المستقبل دون خسارة .
- تقليص نسبة البطالة و ذلك بتوفير مناصب شغل جديدة .

أهداف الدراسة :

من خلال هذه الدراسة نصب الي تحقيق الاهداف التالية :

- التعرف على مراحل منح تسهيل القروض الاستثمارية و تقييمها.
- التعرف على أهم الاساليب الحديثة الموجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية.
- الربط بين جانب النظري و تطبيقي فيما يخص دراسة المشاريع الاستثمارية.
- التعرف على القروض التي تمنحها البنوك التجارية للمؤسسات .

الدراسات السابقة:

من خلال اطلاعنا في الحدود الزمنية للدراسة وفقا على بعض الدراسات السابقة اهمها :

- بادي جمعة ، **اجراءات تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية ، دراسة حالة بنك الوطني الجزائري BNA وكالة ادرار 250**، مذكرة ماستر 2019 ، ماهي الإجراءات التي تتبعها البنوك التجارية لتمويل المشاريع الإستثمارية ؟ ، حاولت الباحثة من خلال هده المذكرة الى تطرق للإجراءات التي تتبعها البنوك التجارية لتمويل المشاريع الاستثمارية ، إذ أنها تنص على أن هناك مراحل تمر بها البنوك التجارية لتمويل المشاريع الاستثمارية بداية بموافقة المبدئية الى مرحلة الحصول على تمويل المطلوب، و أيضا إعتمدت على مفهوم دراسة الجدوى المالية و دراسة الاقتصادية عند تمويل المشاريع الاستثمارية .
- زبير عياش ، **تأثير اتفاقية بازل 02 على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية ام البواقي** ، اطروحة دكتورة في علوم التسيير تخصص مالية 2012 ، ما مدى تأثير تطبيق إتفاقية بازل على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟ ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، حيث قام بدراسة مدى تأثير تطبيق اتفاقية بازل 02 على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث إستطعنا التوصل على نتائج بأن التمويل يعتبر عصبة الحياة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فلا يمكن لها ان تقام بغير ان يوفر لها من الاموال ما يكفي لتأسيسها و تشغيلها .

منهج الدراسة :

للإجابة على الاشكالية و محاولة إختبار الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري لأنه يهدف لدراسة ظاهرة لها خصائص و أبعاد في إطار معين و بالتالي للوصول الى نتائج قابلة للتعميم .

أما الجانب التطبيقي تم إتباع منهج دراسة حالة و ذلك التوصل الى نتائج الاشكالية المطروحة و إختبار الفرضيات الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع :

من بين أسباب إختيارنا لهذا الموضوع ما يلي :

1- توافق الموضوع مع التخصص الذي ندرس فيه ؛
2- معرفة مدى إهتمام البنوك التجارية بمجال تمويل المشاريع الاستثمارية ؛
3- الميول الشخصي للمواضيع الخاصة بالبنوك التجارية ؛

حدود الدراسة :

بالنسبة للحدود المكانية تمت دراسة في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 أما حدود الزمنية فكانت من أفريل 2023 الى ماي 2023.

تقسيمات البحث :

للإجابة على الاشكالية المطروحة تم تقسيم البحث الى فصلين الاول نظري و الثاني تطبيقي كان كالاتي :

- الفصل الاول و كان تحت عنوان عموميات حول تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية و تضمن هذا الفصل ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الاول للاطار المفاهيمي للبنوك التجارية ، أما المبحث الثاني فكان حول ماهية المشاريع الاستثمارية و المبحث الثالث تضمن الادبيات النظرية حول تمويل البنكي .

- الفصل الثاني و كان تحت عنوان دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت 540 ، و تضمن هذا الفصل ثلاث مباحث حيث تم التطرق في مبحث الاول لتعريف بالبنك الوطني الجزائري و خدمته أما المبحث الثاني فكان بعنوان إستخدامات و أنواع قروض البنكية و في الاخير التمويل البنك الوطني الجزائري للمؤسسات لمتوسطة و الناشئة في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولتية ANADE .

صعوبات الدراسة :

للإنجاز هذا البحث إعترضتنا مجموعة من الصعوبات تمثلت فيما يلي :

1- صعوبة الحصول على المعلومات و ذلك لتكتم الغير مبرر من طرف موظفين في البنك ؛
2- عدم وجود علاقة تواصل بين الجامعة و البنك ؛
3- صعوبة الترجمة خاصة بالنسبة للجزء التطبيقي و ذلك لاستعمال اللغة الاجنبية في البنوك الجزائرية ؛

الفصل الاول :

عموميات حول

تمويل المشاريع

في

البنوك التجارية

تمهيد :

تعتبر المشاريع الاستثمارية عنصرا حيويا و فعال في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية لأي بلد، حيث أن أي زيادة في المشاريع الاستثمارية سوف تؤدي الى تراجع معدلات البطالة و زيادة الناتج القومي.

و هنا يأتي دور البنوك بالإسهام المباشر في توفير الاحتياجات الازمة لمختلف المشاريع الاستثمارية و العمل على تطويرها، و سوف نعرض في هذا الفصل عموميات حول تمويل المشاريع في البنوك التجارية.

و لدراسة أعمق و أشمل لما تم ذكره إرتأينا تقسيم الفصل الاول الى ثلاث مباحث رئيسية :

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للبنوك التجارية

المبحث الثاني : ماهية المشاريع الاستثمارية

المبحث الثالث : الأدبيات النظرية حول التمويل البنكي

المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للبنوك التجارية

إن متطلبات الحياة الاقتصادية و التطور الصناعي أدى الى ظهور مؤسسات مالية تدعى بالبنوك تتلقى الإيداعات النقدية و تعرضها في شكل قروض و تعد الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها أهم الاسس التي يتركز عليها التطور الاقتصادي للبلاد و التي تساهم بقدر كبيير في تمويل المشاريع الاستثمارية ، لهذا سنتطرق في هذا المبحث الى نشأة و تعريف البنوك ، وظائفها ، أنواعها و أهدافها .

المطلب الاول : نشأة و مفهوم البنوك التجارية

سوف نتطرق في هذا المطلب الى نشأة و تعريف البنوك التجارية :

أولا : نشأة البنوك التجارية

إن البدايات الاولى للعمليات المصرفية ترتقي الى عهد البابل العراق قديما في الالف الرابع قبل الميلاد ، أما الاغريق عرفوه قبل الميلاد بأربعة قرون بدايات العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات و جمع الودائع و منح القروض ، أما فكرة الابحار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف الذي يكسب دخله من مبادلة العملات سواء كانت عمولات أجنبية او محلية[1] .

أما في الفترة الاخيرة من القرون الوسطى ظهرت البنوك بشكلها الاتي ، و بالضبط في القرن 13 و 14 م بعد إزدهار المدن الايطالية و في أواخر القرن 16 م الى المطالبة بأنشاء بيوت صيرفة حكومية ، و هكذا تطورت الممارسات المالية من صراف الى بيت صيرفة الى بنك .

و أول بنك حمل هذا الاسم في التاريخ هو بنك برشلونة سنة 1401 م ، أما أقدم بنك حكومي تأسس في البندقية عام 1587 م ، و جاء بعده بنك أمستردام عام 1609م، و على أثر الاكتشافات الجغرافية و الفتوحات إزدهرت البادان الأوروبية في القرن 16 و 17 م فإزدهرت الاعمال المصرفية نتيجة تدفق الخيرات النفسية.

و في القرن 19 م اخذت البنوك تتوسع و تأخذ شركات مساهمة و إعتماد من نصف الثاني من القرن حيث إزداد عدد لبنوك المتخصصة في الاقراض المتوسط و طويل الاجل[2].

ثانيا: تعريف البنوك التجارية

كلمة بنك من أصل إيطالي وتعني المصطبة التي يجلس عليها الصارفون لتحويل العملة ثم تطورت الى معنى المنضدة التي يتم عليها عد وتبادل العملات ثم أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري

---

[1] شاكر القزويني , **محاضرات في اقتصاد البنوك** , ديوان المطبوعات الجامعية , الساحة المركزية , بن عكنون , الجزائر 1989 , ص 25 .

[2] السيد عبد الوالي , **اقتصاديات النقد و البنوك** , دار النشر , القاهرة 1998 , ص 71 .

فيه المتاجرة بالنقود. أما في العربية فهي مشتقة من صرف ،صارف، وأصطرف الدينار بمعنى بدلها بدراهم سواها، والصرفي هو الشخص الذي يبيع النقود بنقود أخرى ، وحديثا تطور مفهوم المصرف وتبين لنا ذلك من خلال بعض التعاريف:

* هيئة محلية أو دولية تتعلق أعمالها بالمال و يخول لها القانون الخصم وتداول السندات الاذنية والكمبيالات وغيرها من السندات و الديون الأخرى [1].

* البنوك التجارية هو المنشأ أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الافراد و الهيئات تحت الطلب أو الاجل ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض وسلفيات بقصد ربح .

* عرفت كذلك بأنها المؤسسة التي تتعامل في الديون او الائتمان ، فبنك الودائع يحصل على ديون غيره ، ويعطي مقابلها وعودا بالدفع تحت طلب او بعد أجل قصير[2].

المطلب الثاني :وظائف البنوك التجارية و أنواعها

في هذا المطلب سوف نتطرق الى وظائف البنوك و أنواعها :

اولا: وظائف البنوك التجارية

تتركز معظم عمليات البنك في قبول الودائع و من ثم إعادة إستثمار هذه الودائع بشتى أنواع و مجالات الاستثمار المختلفة وبشكل عام تمارس البنوك التجارية جميع الاعمال التجارية المعتادة للبنوك لحسابها او لحساب الغير ومن هذه الوظائف[3]:

1- قبول ودائع العملاء النقدية بأنواعها الجارية و التوفير و الثابتة و المحافظة عليها .

2-منح التسهيلات بأنواعها.

3-قطع (خصم) الكمبيالات و الحوالات.

4-التسليف على مستندات الشحن.

5-التسليف لقاء رهن البضاعة و الاسهم و السندات و المصوغات الذهبية .

6-إصدار خطابات الضمان لمنفعة شخص ثالث.

---

[1] منير ابراهيم الهندي , **ادارة البنوك التجارية** , المكتب العربي الحديث , الاسكندرية , الطبعة 2 , 2000 , ص 5 .

[2] اسامة رشيد كردي , **وسائل الاستثمار و توزيع الارباح و الخسارة في البنوك الاسلامية** , مكتبة زين حقوقية , ص 25 .

[3] حسن جميل البديري , **البنوك مدخل محاسبي و اداري** , للنشر و توزيع الورق , الاردن , 2013 , ص ص – 16 17 .

7-فتح الاعتمادات المستندية .

8- تحصيله يدل لحولات و الكمبيالات و الشيكات و مستندات الشحن لحساب شخص ثالث .

9- شراء وبيع الاسهم و السندات لحساب شخص ثالث.

10-شراء و بيع السلائك الذهبية و العملات الاجنبية و شيكات المسافرين .

11-توفير الخزائن الخاصة (صناديق الايداع) لحفظ الممتلكات الثمينة .

12-الاقراض و التسليف لتمويل شراء المكائن و المعدات المتعلقة بالمشروعات الغالية .

13-المساهمة في القروض للبنوك العربية و الدولية ذات الطبيعة التجارية .

14-الاقراض لتمويل المشروعات الخاصة بالنقل البري و الجوي و النهري.

15- المساهمة في خطط التنمية و القومية.

ثانيا: أنواع البنوك التجارية

يمكن تقسيم البنوك التجارية من حيث ممارساتها الى :

1- البنوك التجارية : البنك التجاري هو بنك عام النشاط و غير متخصص حيث يتلقى الايداعات و يمنح القروض لكافة الأفراد و المؤسسات مختلفة الانشطة الاقتصادية و التجارية ويقوم نشاط البنك في الاساس على التمويل قصير الاجل .و تشهد البنوك التجارية مرونة كبيرة في هذا المجال إذ لم تعد وظائفها تقف عند حد الوظائف النقدية أو التمويلية التقليدية بل تقوم بعديد من الانشطة التي تدر عليها عائدا كبيرا .

أ -البنوك ذات الفرع : تتم العمليات المصرفية من خلال فروع في مكان واحد أو أكثر من مكان ، و بذلك تتم الرقابة على هذه الفروع من خلال المركز الرئيسي للبنك حيث تقوم الفروع بكافة الاعمال التقليدية للبنوك التجارية و تقديم الائتمان قصير الاجل و متوسط الاجل كما تتعامل في مجالات الصرف الاجنبي و غيرها من العمليات المصرفية .

ب-البنوك التجارية ذات الوحدة الواحدة: تتم الخدمات المصرفية في مثل هذه البنوك من خلال بنك موجود في مكان واحد ،و يعتبر هذا النوع شائعا في الولايات المتحدة الامريكية بسبب العرف و القانون و القدرة على مقابلة حاجات العملاء ، تطورت البنوك بدورها فظهرت البنوك التجارية ثم البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار و الاعمال ثم ظهر البنك المركزي .

2-البنوك الاستثمارية : وهي مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع الاموال ، من المساهمين أو من خلال طرح سندات في السوق المالية و وضعها تحت تصرف المستثمرين بمنحهم التمويل طويل الاجل في العادة.

تنتشر هذه البنوك في الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة و إنجلترا و هي تشبه بنوك الاعمال في فرنسا ...إلا ان هذه الاخيرة تتميز بأنها قد تشارك مباشرة في بعض المشروعات .

3-البنوك التجار: و هي البنوك التي تقدم خدمات عديدة مثل قبول الكمبيالات ، و إصدار الاوراق المالية ، و إدارة المحافظ الاوراق المالية ، وتقديم الاستشارات للمشروعات و المصارف المختلفة في المجال النقدي و الاقتصادي و الاندماج.

4-البنوك المتخصصة: وهي البنوك المتخصصة في منح الائتمان لنوع محدود من النشاط بحيث يقتصر علمها على هذا النشاط دون غيره مثل البنوك العقارية و الزراعية و الصناعية .....الخ .

5- البنوك الشاملة : وهي البنوك التي لم تعد تتقيد بالتعامل مع نشاط معين أو في منطقة أو في إقليم معين و أصبحت تحصل على الاموال من مصادر متعددة و توجهها الى مختلف الانشطة .وأهم ما يميز هذه البنوك :شمولية الاعمال و تنوعها و المرونة الكبيرة في تقديم الخدمات المصرفية و الجديد و الابتكار .

6- البنوك الالكترونية: وهي بنوك تعمل بالكامل من خلال الانترنت حيث المعاملات و العلاقات فيها ثم خلال الوسائل الالكترونية و ليس اللقاء المباشر و تعرف هذه البنوك بإسم البنوك الافتراضية.

و قد أدى دخول المصارف التجارية الى دول العالم الاسلامي الى تصدي علماء مسلمين لأسلوب عمل هذه البنوك فأجمعت الامة من خلال المؤتمرات الفقهية المتخصصة و مجامع الفقه الاسلامي على تحريم عمل البنوك التجارية الذي يعتمد للقران الكريم و نصوص أحاديث رسول صلى لله عليه و سلم .هذا كله أدى الى ظهور نوع جديد من البنوك هو البنوك الاسلامية .

7- البنوك الاسلامية :هي تلك البنوك التي تمارس العمليات المصرفية في حدود أحكام الشريعة الاسلامية.

8-البنوك المركزية: سبق و بين التطور البنوك التجارية أدى الى القاء العائق على كاهل الدولة لحماية أموال مودعين فيها بشكل خاص و حماية الاقتصاد بشكل عام، هذا بدوره دفع الحكومات الى إنشاء بنوك لها للقيام بهذه المهمة سميت بالبنوك المركزية أو بنوك الدولة، و تقوم هذه البنوك بشكل الوظائف ذات أهمية حيوية التالية :[1]

- إصدار النقود. - بنك الحكومة

[1] محمود حسين الوادي واخرون **,النقود و المصارف** , طبعة اولى , دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة , عمان 2010 , ص ص - 107 109.

– بنك البنوك.

– يقوم بوضع و إدارة السياسة النقدية في الدولة بما لديه من وسائل الرقابة و الكمية و النوعية

المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية

تتسم البنوك التجارية بثلاث أهداف هامة ، تميزها عن غيرها من المنشآت الاعمال و تتعلق هذه الاهداف بالربحية ، السيولة و الامان :

1- الربحية: تسعى إدارة البنك دائما الى تحقيق اكبر ربح ممكن لأصحاب البنك اذ ان المعيار الاساسي لمدى كفاءة الادارة هو حجم الارباح التي تحققها فاذا حققت الادارة أرباحا أكثر فان ذلك يعني أنها اكفأ من غيرها ، كما أن الهدف الرئيسي لإدارة البنك التقليدي هو تحقيق الرباح ، و حتى يتمكن البنك من تحقيق الارباح ينبغي أن تكون إيراداته أكبر من تكاليفه[1].

2- السيولة : يتمثل الجانب الاكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب، ومن ثم يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة، ففي الوقت الذي تستطيع فيه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فان مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، و يدفعهم فجأة لسحب ودائعهم. مما قد يعرض البنك للإفلاس، و يزودنا التاريخ بدروس مستفادة في هذا الصدد[2].

3- الامان: لا تستطيع البنوك التجارية إستيعاب خسائر تزيد عن قيمة راس المال، فأي خسائر من هذا النوع معناها التهام جزء من أموال المودعين و بالتالي إفلاس البنك التجاري، و بالتالي تسعى البنوك الى توفير أكبر قدر من الامان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطر[3]. وهناك أهداف أخرى منها :

–تسهيل عمليات المقاولات و الانشاءات عن طريق إصدار كتب الكفالات بالنيابة عن المقاولين مما يعمل على عدم تجميد راس المال لديهم .

– تسهيل عمليات التجارة الخارجية عن طريق فتح الاعتمادات المستندية الازمة لعمليات الاستيراد و التصدير .

– تسهيل تحويل النقود من مكان الى أخر[4] .

---

[1] غازي عبد المجيد الرقيبات، **المصارف و المؤسسات المالية المتخصصة** , طبعة اولى , دار وائل للنشر , الاردن 2014 , ص 57 .

[2] سامر جلدة **, البنوك التجارية و التسويق المصرفي** , طبعة اولى , دار اسامة , الاردن 2001 , ص 20 .

[3] طارق طه **, ادارة البنوك و تكنولوجيا المعلومات** , طبعة اولا , دار الجامعة الجديدة , مصر 2007 , ص 153 .

[4] هشام جبر **, ادارة المصارف** , دار الشركة المتحدة للتسويق و التوريدات، طبعة أولى , مصر 2008 , ص 52 .

المبحث الثاني: ماهية المشاريع الاستثمارية

يحظى الاستثمار بأهمية كبيرة في المؤسسة الاقتصادية ، فهو المحرك الاساسي لنشاطها ، حيث يحقق التراكم الرأسمالي و ينتج القيمة المضافة ، يرفع الانتاجية بها ، ويعتبر المشروع الاستثماري العمود الفقري لأي نهضة إقتصادية أو أساس النمو الاقتصادي مع المستويين الكلي و الجزئي . ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى ماهية المشروع الاستثماري و أنواعه بالإضافة الى دراسة جدوى مشروعات ومعايير تقييمها .

المطلب الاول: مفهوم المشروع الاستثماري و أنواعه

يعتبر الاستثمار الاداة و الوسيلة الاساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية للدولة و قد كان لمصطلح الاستثمار الحظ الوفير في الدراسات و الكتابات الاقتصادية عبر التاريخ .

أولا: مفهوم و تعريف المشروع الاستثماري

للوصول الى تعريف المشروع الاستثماري لابد من تعريف المشروع و الاستثمار بصفة عامة .

-يمكن تعريف المشروع " **Entreprise** " بأنه عبارة عن وحدة إنتاجية أو تنظيم يؤلف بين عناصر الانتاج من أجل إنتاج سلعة أو خدمة .ويتمتع بالاستقلالية في إتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط القائم من أجله.

و يظهر هذا الاستقلال في تحمل المشروع للربح أو الخسارة الناتجتين عن هذا النشاط، و قد يظهر في تمتع المشروع بالشخصية المعنوية [1].

-**أما الاستثمار:** هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الربح و المال عموما ، قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي [2].

و يرى بعض المفكرين أن الاستثمار يعني التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع إستهلاكي حالي من أجل حصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من إستهلاك مستقبلي أكبر[3].

-عندما نقول "ثمر" يتبادر الى ذهن من ثمر الشجرة أي أن الشجرة التي كان أصلها ثمرة واحدة كبرت و طرحت ثمارا كثيرة ، و "**إستثمر شيء**" إستولده و جعله يتكاثر ، و ثمر فلان ماله نماه و كثره ، و إستثمر المال جعله يزداد أي يتكاثر و يتعاظم ، حيث قال تعالى:**{مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع**

---

[1] عبد الله حسين جوهر , **ادارة المشروعات الاستثمارية اقتصاديا تمويليا محاسبيا اداريا** , مؤسسة شباب الجامعة , الاسكندرية , مصر 2011 , ص19 .

[2] منصوري الزين , **تشجيع الاستثمار و اثره على التنمية الاقتصادية**, طبعة اولى , دار الراية للنشر و التوزيع 2013 , ص16 .

[3] قاسم نايف , **ادارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق** , دار الثقافة للنشر و توزيع , ص 29 .

سنابل في كل سنبلة مئة حبة و الله يضاعف لمن يشاء و الله واسع عليم}[1].و حينما يقال لك ثمر الله مالك يعني بها كثر الله مالك ، و يطلق على أي عائد أو نفع يصدر عن أي أصل مادي أو معنوي ثمر أو ناتج و جمعها ثمار أو نتاج[2].

و من خلال ما سبق يمكن تعريف الاستثمار بأنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة و لفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة و كذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم و ذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل بإحتمال عدم تحقيق هذه التدفقات .

تعريف المشروع الاستثماري :هو كل تنظيم له كيان حي مستقل بذاته يملكه و يديره او يديره فقط منظم يعمل على التأليف و المزج بين عناصر الانتاج و يوجهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أو مجموعة من سلعة و الخدمات و طرحها في السوق من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة [3].

ثانيا : أنواع المشاريع الاستثمارية

يمكن تقسيم المشاريع الاستثمارية الى نوعين هما من حيث الملكية و من حيث النشاط الاقتصادي.

1- من حيث الملكية تنقسم المشروعات الاستثمارية الى ثلاثة أنواع هي :

1-1مشروعات خاصة : أي يمتلكها القطاع الخاص أو أفراد من المجتمع و بالتالي تعودالخسارة أو الارباح على مالكيها من الافراد.

1-2 المشروعات العامة : أي المشروعات التي تعود ملكيتها الى الدولة و بالتالي يعود النفع منها على جميع أفراد المجتمع ، إذا تمخض عنه نفع، ويتحمل جميع أفراد المجتمع الخسارة إذا ما منيت هذه المشروعات العامة بالخسارة .

1-3 مشروعات مختلطة :أي تعود ملكيتها للدولة و الأفراد على أساس المشاركة، و تأتي أهمية هذا التقسيم في دراسة المشروعات نظرا لان المشروعات الفردية و التي تعود ملكيتها للأفراد ، يكون هدفها الاول تحقيق الارباح أو العائد المالي لاستثماراتهم.

---

[1] **سورة البقرة** الآية, ص261.

[2] فيصل محمود الشواورة , **الاستثمار في بورصة الاوراق المالية الاسس النظرية و العلمية** , طبعة اولى , دار وائل لنشر و التوزيع 2008 , ص29 .

[3] عبد المطلب عبد الحميد , **دراسات جدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية** , دار الجامعة, مصر 2008 , ص 19 .

2- من حيث النشاط الاقتصادي تنقسم المشروعات الاستثمارية الى ثلاثة أنواع هي:

2-1 مشروعات القطاع الاولي : تشمل المشروعات في هذه القطاع مشروعات إستغلال الاراضي الزراعية أو إستصلاح الاراضي أو إستخراج المعادن و الثروات الطبيعية أو إستغلال مساقط المياه أو إنشاء قنوات الري و بناء السدود.

2-2مشروعات القطاع الصناعي: تشمل مشروعات القطاع الصناعي و مختلف المشاريع المنتجة للسلع مثل المشروعات الصناعية الخفيفة كمشروعات صناعة الصابون ، و الصناعات الجلدية و الغذائية ، و مشروعات الصناعة الثقيلة مثل الحديد و الصلب و العربات و الطائرات.

2-3مشروعات قطاع الخدمات: ويشمل هذا القطاع القسم مشروعا خدمات السياحة ، و مشروعات الطرق أو وسائل الاتصالات السلكية و اللاسلكية و المطارات و الموانئ ، و مشروعات التعليم و الصحة و الطاقة و توليد الكهرباء و توزيعها ، ومشروعات توفير المياه للمدن.

و مشروعات الصرف الصحي ، كما يشمل هذا القسم بالطبع المشروعات التجارية[1].

المطلب الثاني: مراحل دراسة الجدوى و تقييم المشروعات لاتخاذ القرار الاستثماري

تمر عملية صنع و إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد باستخدام دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات ، بعدد من المراحل تحدد كل مرحلة طبقا لتلك المنهجية ، ما اذا كان سيتم الذهاب أو الدخول في المرحلة التي تليها أم لا يمكن التعبير عن تلك المراحل من خلال الشكل التالي :

[1] بادي جمعة , **إجراءات تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية ، دراسة حالة بنك الوطني الجزائري BNA وكالة ادرار 250** , مذكر ماستر , جامعة ادرار دفعة 2018 – 2019 , ص ص – 12 13 .

شكل رقم (1.1) : مراحل دراسة جدوى لاتخاذ القرار الاستثماري

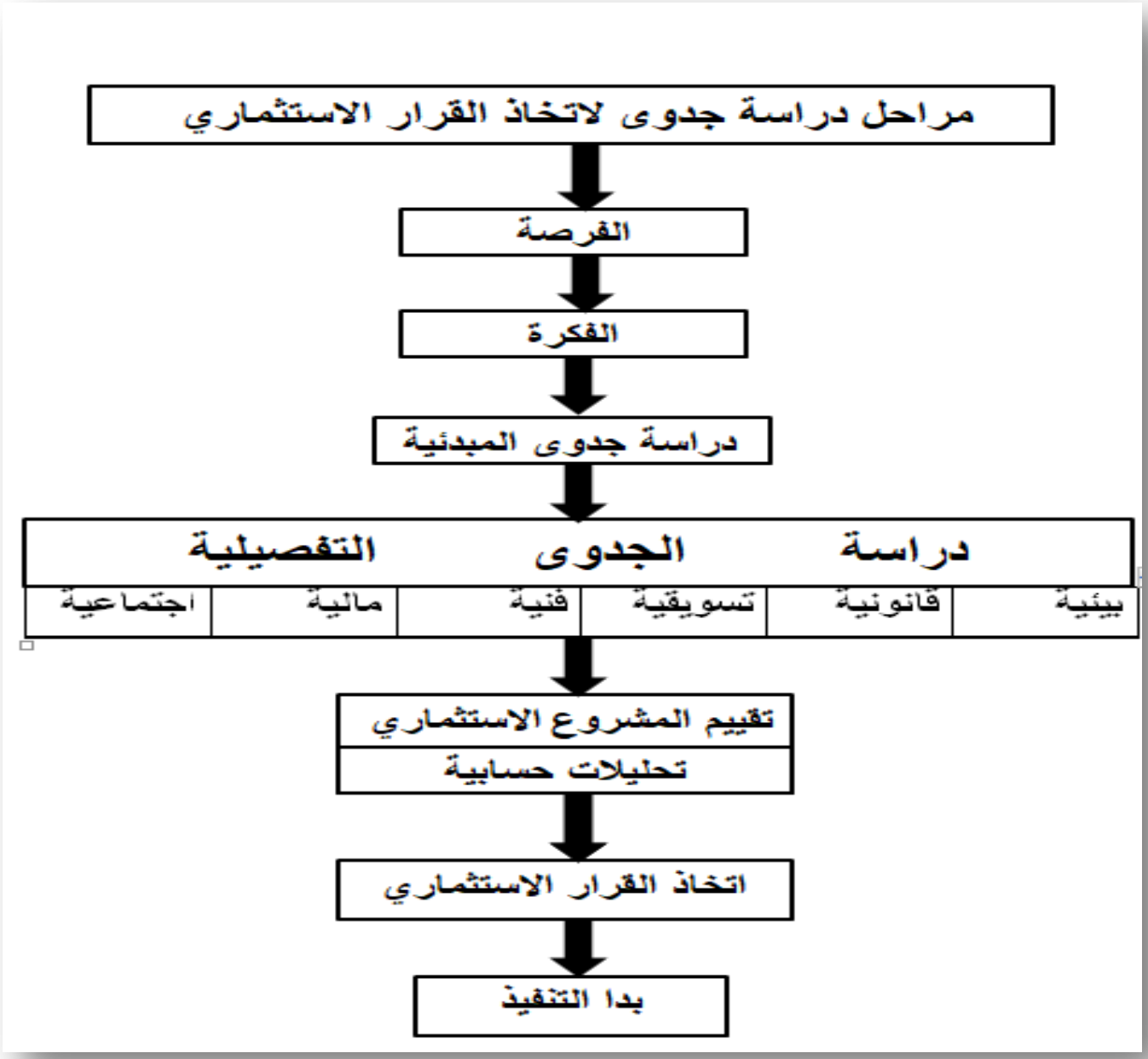

المصدر : عبد المطلب عبد الحميد , **دراسات جدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية** , مرجع سبق ذكره , ص 39.

و يلاحظ من الشكل أن المرحلة الاولى تبدء بوجود فرصة إستثمارية تلوح للمستثمر في مجال إستثمار معين في أحد الانشطة الاقتصادية المتنوعة التي يضمها النشاط الاقتصادي ، و يمكن النقاط هذه الفرصة الاستثمارية من مصادر عديدة فقد تكون من مصادر خارجية سواء من خطة التنمية أو من متابعة المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و تحليل قوائم الواردات و تجميع رغبات العملاء و مقترحات منتجو الآلات و تصرفات المنافسين أو متابعة التطور التكنولوجي في ظل العولمة و قد تكون من مصادر داخلية تخص النشاط الذي يقوم به المستثمر نفسه فاذا كان لديه مشروع القائم فقد تقفز إليه فرصة استثمارية لها علاقة تكاملية أو تبادلية أو مستقلة عن النشاط القائم لكن ستعظم مكاسبه و كذلك هناك الادارات التي يضمها النشاط القائم مثل إدارة البحوث و التطوير و الادارة الهندسية و إدارة التسويق و المبيعات و الادارة العليا و غيرها حيث تقفز فرصة إقامة مشروع جديد أو إضافة منتج ، أو خط إنتاجي جديد أو تكنولوجيا جديدة .

وعندما يجد المستثمر أن هناك جدوى من هذه الفرصة فانه يتحول الى المرحلة الثانية حيث تخضع هذه الفرصة للتفكير فتتحول الى فكرة جديرة بالبحث والدراسة ومن خلال تحليل المعلومات التي تم تجميعها من المصادر الخارجية و الداخلية ، يحدث نوع من الاقتناع بجدوى تلك الفكرة الاستثمارية و في هذه المرحلة يتحدد الهدف من المشروع بأبعاده المختلفة و يتحول المستثمر الى المرحلة الثالثة ليبدآ في إجراء دراسة الجدوى المبدئية للمشروع " prefea sibility studies " و التي يمكن أن تطلق عليها بمرحلة جس الاوضاع و كان المستثمر بدأ يشرع في الدخول الى حقل العام فتكون دراسة الجدوى المبدئية هي المجس الذي يشير الى ما إذا كان سيدخل في دراسات الجدوى التفصيلية أم لا ، فاذا كانت النتيجة أنه لا توجد مشاكل أو عقبات أو موانع فانه يتحول الى المرحلة الرابعة وهي الدخول في اجراء دراسات الجدوى التفصيلية التي تتقسم الى دراسات جدوى بيئية ، ودراسات قانونية دراسات جدوى تسويقية و دراسات جدوى فنية ودراسات جدوى مالية و دراسات جدوى اجتماعية.

و في هذه المرحلة لا ينتقل الذي يقوم بدراسات الجدوى الى نوع التالي من الدراسات التفصيلية الا إذا ثبتت جدوى النوع الذي قبله فمثلا لا يكون منطقيا، بل و مكلفا الذهاب الى الجدوى القانونية إلا إذا قمنا بدراسة الجدوى البيئية لمشروع و هكذا رغم أن سيناريوهات التعامل والتطبيق في الحياة العملية قد يكشف عن سيناريوهات اخرى . و المهم إذا ثبت جدوى المشروع خلال المرحلة الخاصة بدراسات الجدوى التفصيلية فيتم الانتقال الى المرحلة الخامسة التي تطوى على تطبيق مجموعة من المعايير للحكم على مدى ربحية و جدوى المشروع و يطلق عليها معايير تقييم المشروعات او الاستثمار و تشير المجموعة الاولى الى معايير الاستثمار وتقييم المشروع من وجهة نظر المستثمر الفرد اما المجموعة الثانية فهي مجموعة المعايير التي تعبر عن وجهة نظر و مصلحة الاقتصادي القومي و كأننا امام معايير جزئية Micro و معايير كلية Macro، علما بان هذه المرحلة تطوى ايضا على ما يسمى بتحليلات الحسابية التي تجري لاختبار قدرة المشروع على إستيعاب التغيرات التي تحدث لبعض المتغيرات المؤثرة في اقتصاديات هذا المشروع مثل سعر البيع ، أو سعر الصرف ، أو أسعار الطاقة أو أسعار عناصر الانتاج و غيرها و ذلك خلال العمر الافتراضي للمشروع بالإضافة الى

إعطاء تقديرات عن الفرص المتاحة الايجابية لتدعيم اقتصاديات المشروع خلال عمره الافتراضي أي تحليل الاثار المحتملة السلبية و الايجابية على اقتصاديات المشروع عبر عمره الافتراضي ، و مع إنتهاء تحليلات الحسابية بصورة إيجابية صافية يمكن الوصول الى المرحلة ما قبل الاخيرة ، أي الى المرحلة السادسة وهي إتخاذ القرار الاستثماري بإقامة المشروع ثم تبدأ المرحلة السابعة و هي البدء في التنفيذ، و إتخاذ إجراءات الانشاء و التأسيس و إجراء تجارب بدء التشغيل و توفير جانب من رأس المال العامل يكفي للبدء في التشغيل لدورة واحدة من دورة النشاط للمشروع [1].

المطلب الثالث: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية

تعد عملية تقييم المشاريع الاستثمارية أحد أهم محاور دراسة الجدوى المالية ، فهي ليست بالعملية السهلة نظرا لتغيرات التي تشهدها البيئة الاستثمارية و الظروف التي تم فيها هذه العملية من التأكد ولا تأكد المخاطرة ، حيث تستلزم هذه الاخيرة دراسة مستضيفة للمشاريع للحكم على صلاحياتها و جدواها المالية و ذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من المعايير المختلفة بغية تقييم المشاريع الاستثمارية و المفاضلة بينها و إتخاذ القرار الاستثماري يبدأ تنفيذ المشروع في حالة ثبوت جدواه .

أولا : التقييم المالي للمشاريع في ظل ظروف التأكد

تعبر عن تلك الظروف التي تسمح بان تكون معلومات النتائج كاملة و محددة بدقة ، حيث لكل بديل أو أي تصرف نتيجة واحدة وإحتمال واحد صحيح .

وتنقسم معايير التقييم في ظروف التأكد الى قسمين أحدهما يتجاهل القمة الزمنية للنقود ، و الاخر يعتمد على القيمة الزمنية للنقود و تتمثل هذه المعايير في :

1_معايير التقييم غير مخصومة : هي تلك المعايير المستعملة في تقييم ، أو تلك المعايير التي لا تأخذ الزمن بعين الاعتبار ، أو المعايير غير المعدلة بالوقت ، وتنقسم الى كل من فترة الاسترداد و معدل العائد المحاسبي .

أ_ معيار فترة الاسترداد Le délai de récupération (DR)

تعرف فترة الاسترداد على أنها :

[1] عبد المطلب عبد الحميد , **دراسات جدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية** , مرجع سبق ذكره , ص ص – 39 43 .

- فترة الاسترداد هي الفترة التي يتوقع خلالها إسترداد قيمة الاستثمار المبدئي و تحسب فترة الاسترداد بقيمة الاستثمار المبدئي على صافي التدفق النقدي السنوي و ذلك في حالة تساوي صافي التدفقات السنوية [1].
- هي تلك الفترة التي يستطيع فيها المشروع إسترداد الاموال المستثمرة فيه ، أو الفترة التي يتحقق فيها التساوي بين التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة ، و يحدد عادة الحد الاقصى لفترة الاسترداد يسمى بفترة القطع حيث تعطى الافضلية للمشروع الذي يتميز إسترداد أقل .
- تختلف فترة القطع باختلاف تسمية الاستثمار الاجمالي فيما إذا كان شاملا الاصول غير المستهلكة مستثنيا لها ، وقد تصل فترة القطع الى 8 سنوات .

يمكن إستخدام المعادلة التالية لاحتساب فترة الاسترداد وهي كتالي[2] :

فترة الاسترداد = الكلفة الاستثمارية الاولية / متوسط التدفقات السنوية

$$\mathbf{I} = \sum_{i=0}^{p} (\boldsymbol{F} + \boldsymbol{D})$$

حيث أن :

I : الاستثمارات الاجمالية الاولية ، **P** : فترة الاسترداد ، **t** : السنة المعينة ، $(\boldsymbol{F} + \boldsymbol{D})$: صافي الايرادات السنوية ، **F** : الارباح الصافية في سنة عادية **(بعد خصم الضريبة)** ، **D** : تمثل الاهتلاك السنوي في تلك السنة العادية .

1_ طريقة التدفقات النقدية المتساوية : في هذه الحالة يتم إحتساب فترة الاسترداد وفق العلاقة التالية [3]:

فترة الاسترداد (DR)= التكلفة الاستثمارية المبدئي (الاستثمار المبدئي) / صافي التدفقات النقدية

$$\mathbf{DR} = \frac{\boldsymbol{I}_0}{\boldsymbol{cfn}}$$

[1] جلال جويدة القصاص , **تخطيط المشروعات و دراسة الجدوى الاقتصادية** , دار الجامعية , الاسكندرية مصر 2010 , ص 211 .

[2] حميد جاسم الجميلي , عبد الحليم محمد جبران , **الجدوى الاقتصادية و تقييم المشاريع _القضايا و منظومة المعايير المستخدمة** , الطبعة اولى , دار زهران للنشر و التوزيع , عمان _الاردن , ص 141 .

[3] جلال الملاح، **تخطيط و تقييم المشروعات الزراعية**, دار المريخ للنشر الرياض– المملكة العربية السعودية 1991, ص 11 .

حيث ان :

DR : فترة الاسترداد ، I_0 : الاستثمار المبدئي ، cfn : التدفقات النقدية الصافية .

من خلال العلاقة السابقة نستنتج أن فترة الاسترداد لا تستعمل فقط في معرفة المدة اللازمة لاسترداد الاموال او التكاليف الاستثمارية فقط و انما تستعمل ايضا في معرفة ما اذا كان المشروع مقبول او مرفوض , و ذلك عندما تكون هناك مدة تحكمية وهي مدة زمنية يحددها المستثمر وهي تمثل اقصى مدة زمنية يمكن ان تصلها فترة الاسترداد في نجد الحالات التالية :

- قبول المشروع اذا كانت فترة الاسترداد اقل من المدة التحكمية .
- رفض المشروع اذا كانت فترة الاسترداد اكبر من المدة التحكيمية .
- أما إذا كانت فترة الاسترداد تساوي المدة التحكيمية فيترك الخيار للمستثمر .

2_ طريقة التدفقات النقدية الغير متساوية : في حالة عدم تساوي التدفقات النقدية السنوية الصافية يتم حساب فترة الاسترداد كما يلي [1]:

فترة الاسترداد (PB)= الاستثمار المبدئي / متوسط التدفقات النقدية

$$\mathbf{DR} = \frac{I_0}{Mcfn}$$

حيث ان : $Mcfn$: متوسط التدفقات النقدية

3_ طريقة صافي التدفقات النقدية الجارية : إستخدام صافي التدفقات النقدية الجارية هذا يعني ضرورة استبعاد نفقات الإهتلاك و الضريبة المباشرة على نشاط المشروع (ضريبة دخل المشروع) ، و تشترط هذه الطريقة تحديد طريقة الاحتساب الاهتلاك ، ويتوجب في حساب فترة الاسترداد تحديد دقيق للتدفقات السنوية بحيث يضاف الى السنة الاخيرة من حياة المشروع النقد من الخردة و النقد من تصفية راس المال العامل ان وجد ، أما المعادلة فهي تعطى بالصيغة التالية[2] :

فترة الاسترداد (PBP)= تكلفة الاستثمار الاولية / متوسط صافي التدفقات النقدية

---

[1] احمد عبد الرحيم زردق , محمد سعيد بسيوني , **مبادئ دراسات الجدوى التسويقية** , الاسكندرية مصر 2011 , ص ص – 235 237 .

[2] حميد جاسم الجميلي , عبد الحليم محمد جبران , **الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات – القضايا و منظمة المعايير المستخدمة** , الاردن , مرجع سبق ذكره , ص 143 .

ب_ معيار معدل العائد المحاسبي Taux de rendement comptable (TRC)

يقوم هذا المعيار على إيجاد نسبة متوسط صافي الربح المحاسبي السنوي ، بعد خصم الاستهلاك و الضرائب الى متوسط الاستثمار المبدئي الازم للمشروع ، ومن الواضح أن هذا المعيار لا يقوم على التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة .

أي هو عبارة عن نسبة صافي الارباح المتحصل عليها الى تكلفة الاستثمار الاولية [1].

ويتم قياس معدل العائد البسيط بالطريقتين التاليتين :

الطريقة الاولى : تقوم على تجاهل نفقات الاهتلاك و قيمة الخردة ، و فيما يلي الصيغ المستخدمة في القياس :

1_معدل العائد البسيط كحاصل قسمة متوسط العائد السنوي على التكلفة الاولية لاستثمار في غياب الاهتلاك و الضريبة ، و تعطى بالعلاقة التالية :

معدل العائد المحاسبي (TRC)= متوسط العائد السنوي / التكلفة الاولية للاستثمار

2_ معدل العائد البسيط كحاصل قسمة متوسط العائد السنوي على متوسط التكلفة الاولية للاستثمار في غياب الاهتلاك و الضريبة ، و تعطى بالعلاقة التالية :

معدل العائد المحاسبي (TRC)= متوسط العائد السنوي / متوسط التكلفة الاولية للاستثمار

الطريقة الثانية : تقوم على حساب صافي العائد السنوي من خلال احتساب الاندثار و الضريبة على الدخل ،إذ يمكن الحصول على معدل العائد البسيط من خلال حاصل قسمة متوسط صافي العائد السنوي على متوسط التكلفة الاولية للاستثمار , وتعتبر هذه الطريقة الاكثر استخداما في تقييم المشاريع ، و تعطى العلاقة بالصيغة التالية [2]:

بحيث : **معدل العائد المحاسبي (TRC)= متوسط العائد السنوي / متوسط التكلفة الاولية للاستثمار**

متوسط صافي العائد السنوي = مجموع الارباح الصافية المتوقعة طوال سنوات العمر الاقتصادي للمشروع / العمر الاقتصادي المتوقع للمشروع .

اما متوسط التكلفة الاولية للاستثمار : فيتوقف على وجود قيمة الخردة للأصول من عدمه .

---

[1] جلال جويدة القصاص , **تخطيط المشروعات و دراسة الجدوى الاقتصادية** , مرجع سبق ذكره , ص 215 .

[2] حميد جاسم الجميلي , عبد الحليم محمد جبران , **الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات** , مرجع سبق ذكره , ص ص 154 – 155 .

أ- معيار القيمة الحالية الصافية La valeur actuelle nette (VAN)

يعرف بانه القيمة المتحققة عن طريق خصم الفرق بين التدفقات النقدية السنوية الداخلة و الخارجة للمشروع لكل سنة على حدا طوال عمره الافتراضي و ذلك بسعر الفائدة السائد[1].

و يساوي صافي لقيمة الحالية للمشروع ، القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية السنوية مطروحا منها القيمة الحالية للتكاليف الاستثمارية، حيث يمكن التعبير عن صافي القيمة الحالية للمشروع بالصيغة الرياضية التالية[2]:

و تعتمد هذه الطريقة على إيجاد القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمار مخصومة عند معدل معين يمثل تكلفة رأس المال ، مطروحا من قيمة هذه تكلفة الاستثمارية المبدئية ، و هناك طريقتان لحساب هذا المقياس كما يلي :

الطريقة الاولى: طريقة التدفقات النقدية

في هذه الحالة تعطى المعادلة كالتالي : $$\mathbf{VAN} = \sum_{t=0}^{n} \left(\frac{cft}{(1+i)^t}\right) - I_0$$

حيث أن :

cft : صافي التدفق النقدي المتوقع في السنوات من $M+1$ الى n (فترة الانتاج) ، i : معدل الخصم ، I : تكلفة الاستثمار المبدئي موزعة في الفترة ما بين $M-0$ و التي تمثل فترة انشاء او انجاز ، اما فترة ما بين $N-M+1$ فتمثل فترة الانتاج .

الطريقة الثانية : طريقة الربح المحاسبي :

في هذه الطريقة تحسب اقساط الإهتلاك و كذا أعباء الفائدة من المبلغ الاجمالي للاستثمار، و تعطى المعادلة كالتالي : $$\mathbf{VAN} = \sum_{t=1}^{n} \frac{R_t}{(1+i)^t} + \frac{V_r}{(1+i)^n}$$

حيث أن : V_r : القيمة البيعية المتبقية ، R_t : الربح المحاسبي قبل الضريبة ، **ويحسب كالتالي :** $R_t = C_t - (A_t + ij_t)$

C_t : التدفقات النقدية ، A_t : اقساط الاهتلاك ، j_t : رأس المال غير مستهلك .

و من خلال الطريقتين السابقتين نميز الحالات الثلاثة التالية:

---

[1] جلال جويدة , **تخطيط المشروعات و دراسة الجدوى الاقتصادية** ,مرجع سبق ذكره , ص 216 .

[2] بن سعود نصر الدين , **دراسة و تقييم المشاريع الاستثمارية** , مذكرة لنيل شهادة الماجستير , جامعة تلمسان 2010 , ص ص – 144 146 .

1-إذا كان VAN : أكبر من الصفر هذا يعني أن البديل الاستثماري يعتبر مقبولا إذا كانت القيمة الحالية للتدفقات الداخلة أكبر من القيمة الحالية للتدفقات الخارجة.

2-إذا كان VAN : أقل من الصفر هذا يعني أن البديل الاستثماري يعتبر مرفوضا إذا كانت القيمة الحالية للتدفقات الداخلة أقل ن القيمة الحالية لتدفقات الخارجة.

3- إذا كان VAN : يساوي الصفر أي إذا تساوت القيم الحالية للتدفقات الداخلة و التدفقات الخارجة ، يعاد النظر في البديل أو المقترح الاستثماري[1].

ب_ معيار دليل (مؤشر) الربحية(IP) L'indice de profitabilité

و هو نسبة القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة الى التدفقات النقدية الخارجة ، حيث أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة تحسب بنفس طريقة صافي القيمة الحالية ، سواء كانت هذه التدفقات النقدية متساوية أو غير متساوية .

و يقبل المشروع فقط اذا كان الناتج أكبر من الواحد الصحيح.

وتعطى علاقته بالصيغة التالية :

دليل الربحية = القيمة الحالية للتدفقات الداخلة / القيمة الحالية للتدفقات الخارجة

$$\mathbf{IP} = \frac{\sum_{i=1}^{n} CF_{\mathrm{i}} \, (1+t)^{-\mathrm{i}}}{I}$$

و نميز فيه الحالات التالية:

1-إذا كان دليل الربحية أقل من الواحد الصحيح ، يرفض المشروع.

2-إذا كان لدينا مشروعين ، يؤخذ المشروع الذي يحقق أكبر قيمة لمعامل دليل الربحية.

3-إذا كانت قيمة دليل الربحية أكبر من الواحد الصحيح ، يعتبر البديل الاستثماري قيد التقييم مجديا اقتصاديا[2].

[1] حميد جاسم الجميلي , عبد الحليم محمد جبران **الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات** , مرجع سبق ذكره , ص 181 .

[2] Anne-Marie Keiser,**Gestion Financière** , édition ESKA , 6 édition , paris 2002 , P 139

ثانيا: معايير تقييم المشاريع في ظل ظروف عدم التأكد

هي حالة تصف موقفا لا يتوفر فيه لمتخذي القرار الاستثمار بيانات و المعلومات تاريخية الكافية لتقدير توزيع احتمالي موضوعي ، الامر الذي يتطلب من المستثمر القيام بتصورات معينة للتوزيعات الاحتمالية [1]. و المعايير التي تستخدم في مثل هذه الظروف هي :

1 _معيار التشاؤم (Maxi Min) WALD: وفق هذا المعيار فإنه يتم تحديد العناصر و المتغيرات المؤثرة في قيمة المشروع على أساس إفتراض أن أسوا الظروف هي التي سوف تسود مستقبلا ، و هنا يظهر متخذ القرار النتائج الاسوء المرتبطة بكل مشروع و ثم يختار المشروع الذي يقدم أفضل هذه النتائج السيئة اي إختيار أقل القيم القصوى المرتبطة بكل إستراتيجية و يكون هذا المعيار مناسبا عندما تكون جميع النتائج خسارة[2] .

2_معيار التفاؤل (Maxi Max): يقوم هذا المعيار بإختيار البديل الذي يعطي أعلى نتائج ، حيث يحدد أولا أعلى مردود لكل بديل في حالة الارباح و من ثم يختار أعلى قيمة من بين القيم التي تم تحديدها (أفضل نتيجة من العوائد) فيكون البديل المقابل لتلك القيمة هو البديل الامثل[3] .

3_معيار الرباح الضائعة (Mini Max): ويقترح هذا المعيار أن تختار ذلك التصرف الذي يحقق أدنى حد من الحدود القصوى للخسارة أو الحد الاقصى للحدود الدنيا للأرباح ، و يقوم هذا المعيار على : تحديد أقصى عائد لكل بديل من البدائل المتاحة ثم إختيار البديل الذي يقابل أدنى هذه العوائد القصوى[4].

4_معيار الندم أو الاسف Savage: و هو المعيار الذي يركز على الندم الذي يشعر به متخذ القرار بعد إتخاذه القرار، حيث يسعى الى تقليل من الدرجة الاسف الناجمة عن إختيار خطوات الاستثمار تتمثل في:

- إذا كان الهدف مشكلة القرار الوصول الى اقصى ربح ، يختار متخذ القرار أكبر قيمة (نتيجة) مقابلة لكل بديل تحت كل حالة من حالات الطبيعية بشكل عمودي و يطرح النتائج الاخرى ، وبعد ذلك نتحصل على مصفوفة الندم .
- نظرا الى مصفوفة الندم أعلاه أفقيا و نأخذ قمة ندم مرافقة لكل بديل سواء كانت مصفوفة ارباح أو تكاليف و بعد اتمام هذه الخطوة نحصل على ما يسمى بعمود الندم.

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان , **دراسات جدوى المشروعات بين النظرية و التطبيق** , ب ط , الدار الجامعية , الاسكندرية _مصر 2003 , ص 182 .

[2] امين السيد , احمد لطفي , **الاصول المنهجية الحديثة لدراسة الجدوى المالية الاستثمار** , ب ط , دار النهضة العربية , القاهرة مصر 1998 , ص 69.

[3] دلال صادق الجواد , حميد ناصر الفتال , **بحوث العمليات** , ب ط , دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع , الاردن 2008 , ص 295 .

[4] محمد صالح الحناوي , **بحوث العمليات في تخطيط و مراقبة الانتاج** , ب ط , الدار الجامعية للنشر و التوزيع , عمان الاردن 2009 , ص ص- 276 277 .

- يتم إختيار أقل ندم من عمود الندم أعلاه بغض النظر عن هدف مشكلة القرار ، البديل الذي يقابل أقل ندم يعتبر البديل الافضل سواء كان ربحا او كلفة [1].

5_معيار الاحتمال المتساوية La Place : يفترض هذا المعيار أن جميع حالات الطبيعية لها نفس الفعالية بالقيمة المتوقعة طبقا للهدف، يتم هذا من خلال إيجاد القيمة المتوقعة عند كل بديل عن طريق حساب متوسط العوائد مجموع العوائد على عددها عند كل بديل ثم إختيار البديل الذي له أعلى متوسط[2] .

6_معيار الواقعية Hurwicz : يسمى هذا المعيار عادة بالمتوسط المرجح أو معيار الواقعية هذا المعيار للموازنة بين التفاؤل و التشاؤم ، و لنبدأ بإختيار قيمة لمعامل الواقعية α بحيث يأخذ قيما بين 0 و 1 فعندما تكون قيمة α قريبة من الواحد الصحيح , فإن ذلك يعني أن صانع القرار يميل الى التفاؤل و العكس إذا إقتربت قيمة α من الصفر فان ذلك يعني أن صانع القرار يميل الى التشاؤم إزاء المستقبل و يتم حساب هذا المعيار وفق المعادلة التالية[3] :

معيار الواقعية = α(العائد الاقصى للبدائل)+(1-α)(العائد الادنى للبدائل)

$$Hi = Ri\ max\ (\alpha) + Ri\ min\ (1-\alpha)$$

[1] منغم زمزير الموسوي , **بحوث العمليات مدخل علمي لاتخاذ القرارات** , طبعة اولى , دار وائل للنشر و التوزيع , عمان الاردن 2009 , ص ص – 276 277 .

[2] جهاد صياح بني هاني , **بحوث العمليات – الاساليب الكمية** , طبعة اولى , دار جليس للنشر و التوزيع , دمشق سوريا 2008 , ص 301 .

[3] باري رندر و اخرون , **النمذجة القرارات و بحوث العمليات باستخدام صفحات الانتشار الالكترونية** , ب ط , دار المريخ للنشر و التوزيع , الرياض السعودية 2007 , ص 499 .

المبحث الثالث: الأدبيات النظرية حول التمويل البنكي

للقيام بعملية تمويل المشاريع الاستثمارية لابد من مراعات الاسس التي يقوم عليها كلا من التمويل البنكي و المشاريع الاستثمارية ، وفي هذا المبحث سوف نعرض مفهوم التمويل البنكي و أهميته و كذا الأساسيات المساهمة في التمويل و العلاقة بين المشاريع الاستثمارية و البنوك التجارية .

المطلب الأول: مفهوم التمويل و أهميته

أولا: مفهوم التمويل

التعريف الاول : التمويل هو الإجراءات التي تختص بالحصول على الاموال و إدارتها لاستخدامها في الشركة[1].

التعريف الثاني : يعرف التمويل بأنه الامداد بالأموال في أوقات الحاجة اليها و يتكون من العناصر التالية:

1- التحديد الدقيق لوقت الحاجة له.
2- البحث عن مصادر للأموال .
3- المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الانسان[2].

و من خلال هذه التعاريف يمكن إستخلاص أن التمويل هو توفير الاموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية و إنشاء و تكوين المؤسسات و تطويرها و ذلك من مصادرها المختلفة ، في أوقات الحاجة إليها إذ أنه يخص المبالغ النقدية و ليس السلع و الخدمات ، و أن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب .

ثانيا: أهمية التمويل

للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في [3]:

- تحرير الاموال أو الموارد المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها .
- يساعد على إنجاز مشاريع المعطلة و أخرى جديدة و التي بها يزيد الدخل الوطني.
- يساعد في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو إستبدال معدات.
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي .
- المحافظة على سيولة المؤسسة و حمايتها من خطر الافلاس والتصفية[1].

---

[1] موفق عدنان عبد الجبار الحميري , **اساسيات التمويل و الاستثمار في صناعة السياحة** , طبعة اولى , مؤسسة الورق للنشر و التوزيع , عمان الاردن 2010 , ص 35 .

[2] طارق الحاج , **مبادئ التمويل** , طبعة اولى , دار صفاء للنشر و التوزيع , عمان 2010 , ص 21 .

[3] محمد براق , **بورصة القيم المتداولة و التمويل و التنمية** , اطروحة لنيل شهادة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية و علوم تسيير , جامعة الجزائر 1999 , ص 41 .

– ضمان إستمرار نشاط المؤسسة و توسيعها و القيام بمشاريع جديدة.

– مساعدة المؤسسة على تسوية توازنها المالي.

– تحسين الوضعية المعيشية للأفراد المجتمع و ذلك بتوفير السكن، العمل...

– تشغيل الموارد المالية يؤدي الى الرفع من الانتاج و الانتاجية .

المطلب الثاني: أساسيات حول التمويل البنكي

سنتناول في هذا المقام مفهوم التمويل البنكي و أنواعه :

أولا : تعريف التمويل البنكي

هو ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز البنكي ، أو هو مختلف القروض التي يقدمها الجهاز المصرفي الذي يعتبر المصدر الاساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية الى المؤسسات التي تكون في حاجة اليه أما لخلق مؤسسات جديدة أو لتوسيع إستثماراتها أو لحل أزمة سيولة أنية تمر بها[2] .

–عملية التمويل البنكي هي قيام البنوك بتوفير إحتياطات الافراد و المؤسسات و الحكومات من الموارد المالية التي من شانها أن تعمل على توفير المقومات الاساسية لبناء المشروعات الاقتصادية الاستثمارية و تنميتها و ذلك بما يتلاءم و أهداف النظام الاقتصادي و الخطة الاقتصادية للدولة في توفير متطلبات النهوض بواقع الاقتصاد بجميع قطاعات في كل البلدان النامية و المتقدمة عن طريق القروض أو ما يسمى بالائتمان[3] .

ثانيا :أنواع التمويل البنكي

يمكن تقسيم التمويل البنكي الذي تمنحه البنوك التجارية العاملة في الاقتصاد الى عدة أنواع و ذلك وفق المعايير التالية :

1– التمويل البنكي بحسب الغرض منه:

ويمكن تقسيم التمويل البنكي في إطار الائتمان الذي تمنحه البنوك تبعا للغرض منه الى:

---

[1] احمد بوراس , **تمويل المنشآت الاقتصادية** , دار العلوم للنشر و التوزيع , سنة 2008 , ص 25 .

[2] رابح خوني , **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها** , اتراك الطبعة و النشر , مصر 2008 , ص 100 .

[3] خديجة مراحي , **واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة الجزائر دراسة حالة بنك التنمية الريفية BADR ام بواقي ووكالة سوق عمان 313** , مذكرة ماستر , جامعة ام البواقي , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 2016 – 2017 , ص 33 .

1-1التمويل البنكي الاستثماري: و هو عبارة عن مجموعة الاموال التي تمنحها البنوك العاملة في إطار الاقتصاد الوطني للمؤسسات الاستثمارية بغية إستثمارها في شراء الاصول الرأسمالية الثابتة و التي تؤدي في مجموعتها الى زيادة الاموال المستثمرة و تهيئة المؤسسات للحصول على فرص ربح أكبر.

1-2 التمويل البنكي الاستغلالي: و يقصد بنشاطات الاستغلال العمليات التي تقوم بها المؤسسات في المدى القصير أي إقتناء مواد أولية ، دفع أجور ، تأمين ، و تمويلها يكون بمنح قروض قصيرة عادة أقل من سنة و قد تصل الى سنتين و تقوم به أساسا البنوك لتمويل التكاليف المرتبطة بعملية الانتاج العادية و متطلبات السوق و تستحق بعد تصريف المنتجات و تحقيق عوائد من المبيعات .

1- 3التمويل البنكي الاستهلاكي : و هو أول ما عرف من أنواع التمويل البنكي و يستخدم في الحصول على سلع الاستهلاك الشخصي ، أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، وأهم أنواعه الائتمان الذي يحصل عليه الافراد غالبا من أجل تمويل إحتياجاتهم من السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات حيث غالبا ما يتحدد هذا الائتمان بشكل البيع بالتقسيط .

2 - التمويل البنكي بحسب مدته: يمكن تقسيم التمويل البنكي بموجب هذا المعيار الى:

2-1 التمويل البنكي قصير الاجل: و يقصد به تلك الاموال التي لا تزيد فترة إستعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع الاجور و شراء المدخرات الازمة لإتمام العملية الانتاجية و التي يتم تسديدها من إيرادات الدورة الانتاجية .

2-2التمويل البنكي المتوسط: و يستعمل هذا التمويل البنكي في تمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ و التي تستغرق عددا من السنين ، و تكون مدته ما بين سنة و خمس سنوات.

2-3التمويل البنكي طويل الاجل: يعتبر من أهم العناصر الاساسية في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية، لذلك تعتبر عملية الوقاية من مخاطر هذا النوع من التمويل من أهم الاجراءات الاحترازية التي يتوجب على البنك أخذها بعين الاعتبار عند تقديم هذا النوع من التمويل.

3-التمويل البنكي الخاص: و ينقسم التمويل على حسب هذا المعيار الى:

3-1التمويل البنكي الخاص: يمنح هذا التمويل للأشخاص القانون الخاص، الافراد الطبيعيين و الاشخاص الطبيعيين و الاشخاص الاعتباريين كالشركات و تعتمد قدرة اشخاص القانون الخاص الحصول على هذا التمويل على الملاءة المالية (الحالية و المستقبلية) التي يتمتع بها الافراد و المؤسسات الخاصة لدى البنوك.

3-2التمويل البنكي العام : هو التمويل الذي يمنح لأشخاص القانون العام (الدولة، الهيئات، المؤسسات العامة و المصالح الحكومية) و تعتمد قدرة أشخاص القانون العام في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة و مركز الدولة المالي وعلى الظروف الاقتصادية و السياسية و المالية.

4-التمويل البنكي بحسب الضمان : و تتدرج تحت هذا المعيار نوعين من التمويل هما:

4-1التمويل البنكي بضمان: يقدم البنك التمويل بشرط أن يقدم العميل الضمان قبل منح هذا التمويل و عادة تكون في المشروعات الحديثة او الغير معروفة و ينقسم هذا النوع بدوره الى :

أ- تمويل بنكي بضمان شخصي : و هو الذي يقدمه البنك للعميل دون أن يقدم هذا الاخير أي ضمانات عينية بل يكتفي البنك هنا بالوعد الذي يقطعه العميل على نفسه بتسديد الدين ، كما يمكن ان يتمثل في الكفالة و التي تتمثل في شخص أو أشخاص أخرين بسداد أصل الدين و الفوائد في مكان العميل إذا عجز هذا الاخير عن ذلك .

ب-تمويل بنكي بضمان عيني : وهو إئتمان يحصل عليه العميل بعد تقديمه أموالا عينية ثابتة أو متداولة ضمانا لتسديد هذا الائتمان ، حيث يكون القرض بضمان عقارات ، بضائع ، أوراق مالية .....الخ

4- 2تمويل البنكي بدون ضمان: و هو أشبه ما يكون بالتمويل البنكي على أساس الضمان الشخصي، و لكنه يكتفي فيه بوعد المفترض بالدفع و ذلك بعد الاخذ بعين الاعتبار عدة معايير ، منها حالة العملاء الذين يقترضون من البنك بصفة منتظمة ، و المركز الائتماني للعميل و مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد.

5- التمويل البنكي المباشر و الغير المباشر :

5- 1التمويل البنكي المباشر : يعتبر هذا النوع من التمويل دعما مباشر للعميل لتمويل حاجاته المختلفة و يتضمن كلا من الحساب الجاري المدين و القروض النقدية وخصم الاوراق التجارية.

4- **2التمويل البنكي الغير مباشر** : يقدم هذا النوع من التمويل من خلال ضمان البنك المتعامل لتنفيذ الالتزامات المادية عليه و الذي يتمثل بعدم تقديم مبلغ مالي مباشر للتعامل و انما لتيسير له في تنفيذ أعماله، و يتضمن كلا من الاعتمادات المستندية و الاوراق المكفولة و خطابات الضمان و كذلك البطاقات الائتمانية....الخ[1].

[1] زبير عياش , **تأثير اتفاقية بازل 02 على التمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية ام البواقي**, اطروحة نيل شهادة الدكتورة في علوم التسيير تخصص مالية غير منشورة , جامعة العربي بن مهيدي , ام البواقي2011 – 2012 , ص 45 .

الطلب الثالث: العلاقة بين المشاريع الاستثمارية و التمويل البنكي

يعتبر قرار البنك بتمويل المشاريع الاستثمارية من أهم القرارات و أخطرها نظرا لارتباط المشروع بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التي يصعب التنبؤ بسلوكها أحيانا هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن نجاح هذا المشروع الاستثماري أو فشله له عدة أثار على البنك أما إيجابية أو سلبية و عليه يجب على البنك أن يقوم بدراسة جدوى المشروع الاستثماري من جميع جوانبها (الاقتصادية ، الفنية و البيئية ...,الخ) حتى لا يقع في المخاطر. فتكمن علاقة التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية فيما يلي :

– من وجهة نظر البنك فان الائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الاكثر جاذبية له و من خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية و النمو و يضمن القدرة على تحقيق مجموعة الاهداف.

– يعد التمويل البنكي نشاطا اقتصاديا في غاية الاهمية لما له من تأثير متشابك و متعدد الابعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة.

– توفير رؤوس الاموال الازمة لإقامة المشاريع الانتاجية و استمرارها, و يترتب عليها من الاعتبارات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ما يلي.

– تخفيف الكبير من حدة البطالة و الفقر.

– تحقيق نسبة عالية من النمو الاقتصادي بالنسبة لمختلف القطاعات الاقتصادية .

– تعزيز الامن القومي.

– إشباع حاجات الاساسية للمواطنين بأسعار يمكن للغالبية دفعها[1].

فالعلاقة بين التمويل البنكي و المشاريع الاستثمارية تعتبر علاقة تكاملية بحيث يمكن القول أن كلا الطرفين وجد في الاخر ضالته لتحقيق الاهداف التي أنشأ من اجلها و ذلك من خلال أن البنوك تقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية من خلال ما تقدمه لها من قروض و إعانات لتغطية عجزها و هي المورد الاساسي للمشاريع الاستثمارية ، أما من حيث المشاريع الاستثمارية فتعمل على زيادة الارباح للبنك من خلال إرتفاع عوائد و إيرادات الفوائد المطبقة عليها من طرف البنك.

[1] حمزة محمود الزبيدي , **ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني** , طبعة اولى , مؤسسة الورق للنشر و التوزيع عمان الاردن 2002 , ص 28 .

خلاصة الفصل :

من خلال الدراسة نجد أن التمويل و البنوك التجارية تعتبر خليتين أساسيتين في النمو الاقتصادي للبلد ، و لا يمكن لإحداهما أن تؤدي مهامها دون الاخرى ، فالتمويل يستمد فعاليته من المؤسسات التي تقوم به، و هي البنوك بصفة خاصة ، و عملية تمويل الاستثمار تتعدد و تتنوع حسب المشاريع الاستثمارية المخططة و التي يجب أن تكون مخططة للأهداف .

وكل هذا من أجل تسهيل حل إشكالية الدراسة و التي سيتم التطرق إليها من خلال الفصل الثاني و الذي سيتم فيه دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت 540 .

الفصل الثاني :

دراسة حالة البنك

الوطني الجزائري

BNA وكالة تيارت

540

تمهيد الفصل :

بعد أن تطرقنا الى الجانب النظري الذي تم من خلاله التعرف على عموميات حول تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية ، حيث سيتم في الفصل الثاني إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع ، و ذلك بإجراء الدراسة الميدانية على البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 و التي تعتبر إحدى المؤسسات المالية المتخصصة في مجال تقديم القروض لصالح الأفراد و المؤسسات ، وذلك من خلال إبراز أهم الاجراءات المتبعة لمنح تمويل للمشروع إستثماري .

سنحاول في هذا الفصل الدراسة و التعرف على البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 من خلال ثلاث مباحث :

المبحث الأول : التعريف بالبنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت 540 و خدماته

المبحث الثاني : إستخدامات و أنواع قروض البنك

المبحث الثالث : تمويل البنك الوطني الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

المبحث الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت 540 و خدماته

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالبنك الوطني الجزائري ، الذي يعتبر أحد أقدم البنوك في الجزائر و ذلك من خلال التطرق إلى نشأة هذا البنك و تنظيمه إضافة إلى أهم الخدمات التي يقدمها من خلال وكالة تيارت 540.

المطلب الأول : نشأة و تقديم البنك الوطني الجزائري

سنتطرق في هذا المطلب الى نشأة و الهيكل التنظيمي للبنك :

أولا: نشأة و تقديم البنك الوطني الجزائري

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري و التشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج ،إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك ومن خلال المادة السابعة ،سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة و يمكن أيضا إن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله و الذي أشرنا إليه أعلاه.

و تم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970 ، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة ،حسب القانون الأساسي فان جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات و يعمل و يعمل كبنك ودائع قصيرة و طويلة الأجل و تمويل مختلف حاجيات الاستغلال و الاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة ،التجارة ،الزراعة ...الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير و المساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.

و حتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا أنه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي و القروض و هذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم ،تسير وفقا لقوانين 88-01 و 88-03 و 88-04 ل 12 جانفي 1988 و قانون 88-119 ل21 جوان 1988 و قانون 88-177ل28 سبتمبر 1988 و بالقانون التجاري بقيت تسميته بالبنك الوطني

الجزائري و بالاختصار ب و ج و بقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع شيغيفارة و حددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

في شهر جوان 2009 تم رفع رأس مال البنك الوطني الجزائري حيث انتقل من 41.600 مليار دينار جزائري إلى 41.600 مليار دينار جزائري و ذلك بإصدار 27.000 سهم جديد يحمل كل سهم قيمة 01 مليون دينار جزائري تم اكتتابها و شرائها من قبل الخزينة العمومية.[1]

ثانيا : الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري

يتكون البنك المركزي الوطني الجزائري من عدة أقسام وفروع يمكن عرضها من خلال الهيكل التنظيمي التالي

الشكل (1.2) الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري.

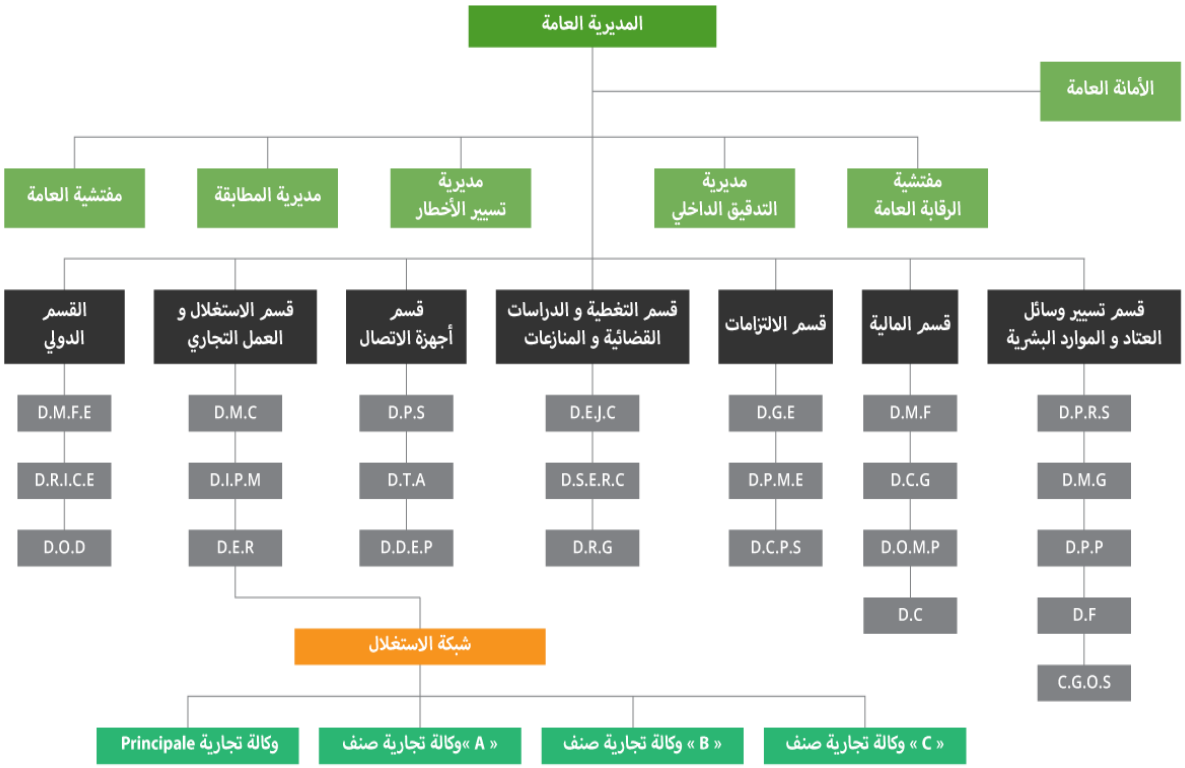

الهياكل التابعة للقسم الدولي

DMFE : مديرية التحركات المالية مع الخارج

DRICE : مديرية العلاقات الدولية و التجارة الخارجية

DOD : مديرية العمليات المستندية

الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال و العمل التجاري

DER : مديرية تأطير الشبكات

DMC : مديرية التسويق و الاتصال

الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات

DGE : مديرية المؤسسات الكبرى

DPME : مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

DCPS : مديرية القروض للأفراد و القروض الخاصة

الهياكل الملحقة بقسم المالية

DC : مديرية المحاسبة

DOMP : مديرية تنظيم المناهج و الإجراءات

1 العربي أحلام ، **أنظمة الدفع الالكترونية و دورها في تحسين القدرة التنافسية في البنوك التجارية** ،2014،رسالة ماستر ، جامعة ابن خلدون ،تيارت ،ص 79 .

DIPM : مديرية وسائل الدفع و النقد

الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام

DDEP : مديرية تطوير الدراسات و المشاريع

DTA : مديرية التكنولوجيات و الهندسة

DPS :مديرية الإنتاج و الخدمات

الهياكل الملحقة بقسم التغطية و الدراسات القانونية و المنازعات

DSERC : مديرية المتابعة و التغطية وتحصيل القروض

DEJC : مديرية الدراسات القانونية و المنازعات

DRG : مديرية تحصيل الضمانات

DCG : مديرية مراقبة التسيير

DMF : مديرية السوق المالي

الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد و الموارد البشرية

DPRS : مديرية الموظفين و العلاقات الاجتماعية

DMG : مديرية الوسائل العامة

DPP : مديرية المحافظة على التراث

DF : مديرية التكوين

CGOS : مركز تسيير الخدمات الاجتماعية

المصدر : من اعداد الطالبين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف BNA وكالة تيارت 540

المطلب الثاني: إحصائيات مهمة عن البنك الوطني الجزائري إلى غاية 31 ديسمبر 2015

سنتعرف من خلال هذا المطلب على إحصائيات رسمية حول البنك الوطني الجزائري من خلال التطرق إلى النتائج المالية و التجارية لهذا المصرف إلى غاية 2015/12/31.

- بعض الأرقام و الإحصائيات حول البنك الوطني الجزائري إلى غاية تاريخ 2015 /12/31:[1]

- 211 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني.
- 17مديرية جهورية للاستغلال
- 138موزع آلي للأوراق النقدية(DAB)
- شباك آلي للبنك(GAB)
- أكثر من 5000 موظف
- المئات من المؤسسات لديها اشتراك في خدمة تبادل المعطيات الإلكترونية(EDI)
- 165.160بطاقة بنكية
- 2.513.197حساب للزبائن

النتائج المالية :

المنتج البنكي الصافي: 641 116 مليون دج.

الناتج الإجمالي للاستغلال: 910 96 مليون دج

ناتج الاستغلال: 703 41 مليون دج

[1] **الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري http://www.bna.dz , 2023/04/28 , 14.32.55h**

الناتج الصافي: 537 29 مليون دج

النتائج التجارية :

الميزانية الإجمالية: 081 719 2 مليون دج.

إجمالي موارد الزبائن (دون احتساب العملة الصعبة): 764 619 1 مليون دج

وظائف الزبائن: 086 516 1 مليون دج.

جاري القروض العقارية: أكثر من 30 مليون دج.

جاري قروض المؤسسات: 397 153 مليون دج.

جاري قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة/ الصناعات الصغيرة و المتوسطة: 148 27 مليون دج.

المطلب الثالث : بطاقة تعريفية للبنك الوطني الجزائري BNA لوكالة تيارت 540

سنستهل الأن موضوع دراسة الحالة في البداية بتناول تقديم الوكالة بالإضافة إلى دراسة الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تبارت 540.

1-تقديم وكالة تيارت:

تعتبر وكالة تيارت وكالة رئيسية صنف A نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها، تحمل وكالة تيارت الرقم 540 تم إنشاؤها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع وكالة تيارت عن مديرية الاستغلال لولاية مستغانم التي بدورها تحمل رقم 198 حيث تشرف على أعمال الوكالة وترعاها، يقع مقرها بشارع الانتصار لمدينة تيارت تضم حوالي 21 موظف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك حسب الإحصائيات هم يتوزعون كما يلي:

الجدول (1.2) توزيع موظفي وكالة تيارت.

المدير	01	Directeur d'agence
المدير المساعد	02	Directeur adjoint
رؤساء المصلحة	02	Chef service
رؤساء الأقسام	02	Chef de section
مكلفون بالدراسة	05	Charge d'étude
مكلفون بالزبائن	02	Charge de clientèles
أمناء الصندوق	03	caissier
موظفى الشباك	02	Guichetier
عمال النظافة	01	Femme de ménage
المجموع	20	Total

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف BNA وكالة تيارت 540.

يذكر أنا وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري عرفت تنظيما إداريا جديدا بداية هذه لسنة 2017 ، كان القصد منه تحسين أداء الوكالة نحو عملائها من خلال الفصل بين الخدمات المقدمة أمام الشبابيك (front office) و تلك الخاصة بمنح القروض و عمليات التجارة الخارجية (back office) ، في ضل رغبة البنك عصرنة خدماته و تحديد دقيق للمسؤوليات داخل الوكالة و أيضا تسهيل حصول العملاء على خدمات مختلفة و متنوعة و ذات جودة في أفضل الظروف.

2- الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت 540 :

الشكل (2.2) : الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

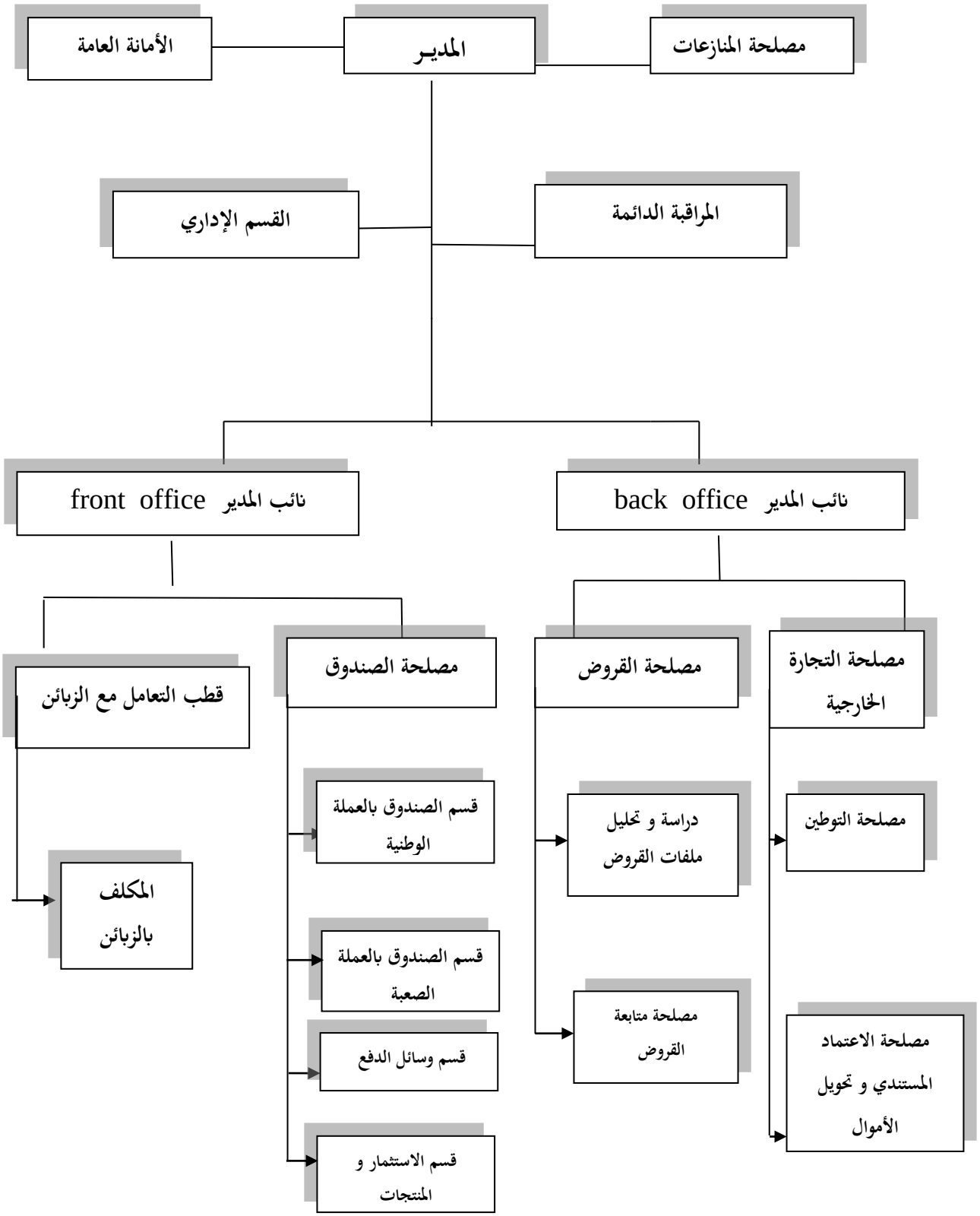

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف BNA وكالة تيارت 540

3- الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لزبائنه

يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه من أفراد ، مهنيين و حرفيين و مؤسسات تشكيلة واسعة من الخدمات, نلخصها فيما يلي :[1]

1-الخدمات المقدمة للأفراد : و تضم ما يلي:

-خدمات الودائع ، خدمات فتح حساب شيكي، حساب بالعملة الصعبة ، و إصدار الشيكات.

-خدمات الإيداع ،السحب، الدفع و التحويل بالدينار أو بالعملة الصعبة.

-**خدمات النقدية:** وضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف زبائنه ،الذين يملكون حساب شيكي، بطاقة السحبCIB و التي تسمح لهم بالقيام بسحب النقود في أي وقت(24 سا 24 /سا)، و7 (أيام7 /أيام) و ذلك على مستوى كل موزعات الصرف الآلي المختلفة .

-**خدمات المساعد:** يقوم البنك الوطني الجزائري بإسداء النصح و الاستشارة لزبائنه ،عن طريق أشخاص مكلفين بذلك على مستوى كل فرع من فروعه، و ذلك بتقديم حلول مكيفة حسب حاجة كل زبون.

-**خدمات الادخار و التوظيف:** يضع البنك الوطني الجزائري أيضا تحت تصرف زبائنه دفترا للادخار و ذلك لتسهيل عمليات سحب و إيداع النقود ، بالفائدة أو بدون فائدة حسب رغبة الزبون.

-**تمويل العقارات** : يخص هذا المنتج تمويل العقارات كالسكنات جديدة ، سكنات قديمة ، توسيع ، بناء ذاتي.

-**تمويل السيارات** : يقوم البنك الوطني الجزائري بتمويل السيارات السياحية الموجهة للأفراد خدمة كراء- صناديق .

2-الخدمات المقدمة للمؤسسات :

وتتمثل في خدمات الودائع، فتح حساب جاري، حساب بالعملة الصعبة، و إصدار الشيكات.

-خدمات المساعدة : و تشمل إسداء النصح و الاستشارة فيما يخص إنشاء ، تطوير و توسيع المؤسسات

-خدمات الادخار و التوظيف.

-التمويلات: وتضم :

*تمويل الاستغلال عن طريق الصندوق (تمويل المواد الأولية ، المنتجات النصف مصنعة ، السلع الموجهة لإعادة البيع ، تمويل المستحقات ، تمويل مسبق للتصدير).

*تمويل الاستثمارات.

*التمويل من خلال الإمضاء (رهن المناقصة، كفالات ضمان الأداء ، ضمان الدفعة المقدمة) .

[1] تم تلخيص خدمات البنك الوطني الجزائري بناءا على المعلومات المستفادة من: الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري http://www.bna.dz , 2023/04/28 , 14.32.55 h

*تمويل السيارات : و تشمل تمويل السيارات النفعية.

-خدمات على مستوى دولي: و تشمل:

*تنظيم تدفقات التجارة الخارجية (الاعتماد المستندي للاستيراد ، الاعتماد المستندي للتصدير ، التسليم المستندي للاستيراد ، التسليم المستندي للتصدير.)

*ضمانات دولية (للاستيراد و التصدير.)

و يواصل البنك الوطني الجزائري تطوير خدماته المقدمة للأفراد من خلال تقديم منتجات جديدة مبتكرة بما في ذلك التامين على الحياة و الممتلكات.

المبحث الثاني : إستخدامات وأنواع قروض البنك

بعد التعرف على البنك الوطني الجزائري BNA – وكالة تيارت 540 – و من خلال التعرف عليها و معرفة أهم الوظائف التي يقوم بها و كذا مختلف الخدمات المصرفية التي يعمل بها ، ومن خلال تطور عملياته سيتم التطرق في هذا المبحث الى دور البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لهذا إرتأينا تقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب، بحيث نتكلم في المطلب الاول على استخدامات التي يحتاجها البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت ، أما المطلب الثاني و الثالث فتطرقنا الى قروض الاستغلال و قروض الاستثمار.

المطلب الأول : إستخدامات البنك

يستخدم البنك موارده وفقا لسياسة هادفة ترمي إلى تحقيق التوازن بين موارده واستخداماته من جهة وحصوله على أكبر نسبة من أرباح استثمارية والقدرة على تلبية رغبات الساحبين لودائعهم عند الحاجة من جهة أخرى، واستخدامات البنك وفقا لدرجة السيولة تتمثل في:

أ- تخصيص أرصدة نقدية: أي أن البنك مخصص من الموارد النقدية المتاحة له أرصدة بالخزينة الشخصية له أو لدى البنوك الأخرى ، أو حتى لدى البنك المركزي ، وتشمل كافة الأموال الجاهزة سواء بالدينار الجزائري أو بالعملات الأجنبية ، تخصص لمواجهة طلبات العملات من قروض إلى تسديد صفقات تجارية محلية أو دولية...الخ.

ب-القروض والسلفيات: هي الاستخدام الرئيسي لموارد البنك خاصة الودائع لأجل، حيث أن البنك يقدم قروض مختلفة حسب طبيعة القرض والغرض منه استثمار الودائع الطويلة بدلا من إبقائها جامدة في حساباته

المطلب الثاني : قروض الاستغلال

و هي تلك القروض الموجهة لتمويل دورة الاستغلال للمؤسسة أي القصد من استخدامها هو تغطية احتياجات التشغيل الناجمة عن عملية الاستغلال ، فهي تهدف بالدرجة الأولى إلى توفير سيولة للمؤسسة من أجل مواجهة إحتياجاتها و مواصلة عملها و تأخذ قروض الاستغلال عدة أشكال منها :

القروض العامة : سميت بهذا الاسم كونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة ، غالبا ما تلجأ إليها المؤسسة نظرا لقصر مدتها و قلة تكاليفها الحاصلة هدفها هو تمويل التأخيرات الخاصة بدفع المصاريف المستحقة بسبب التأخر في تحصيل الإيرادات و التي تحدث عادة أثناء دورة التشغيل للمؤسسة ، و تنقسم قروض الاستغلال العامة إلى:

أ- **تسهيلات الصندوق:** يوجه أساسا لسد الفراغ الموجود في خزينة المؤسسة لمدة قصيرة كأن يقبل البنك توظيف ورقة تجارية لصالح الزبون أو يمنحه إعتمادا على المكشوف لحين اقرب فرصة وفاء أو خصم بحيث تطبق البنوك هذه الصيغة بإعطاء رخصة الموافقة بعد الدراسة للوثائق المقدمة من طرف المؤسسة للبنك ، و هذه الرخصة تكون سارية المفعول لمدة سنة عادة ، أما استعمالها فيكون لفترة محددة جدا ، لأن الاستحقاق هو نهاية الشهر و الدفع يكون شهريا من المدخرات المتأخرة ، والمبلغ المفترض بهذه الصيغة لا يتجاوز عادة رقم أعمال المؤسسة لمدة شهر .

ب-السحب على المكشوف: يعتبر السحب على المكشوف نوعا من القروض العامة التي تتراوح مدتها بين

الثلاثة إلى إثنا عشر شهرا ، و هدفه تغطية العجز في خزينة الزبون لقاء دفع فائدة محددة على المبلغ الذي ينكشف فيه الحساب الجاري أي يصبح مدينا و من هذا المنطلق فالبنك يسمح لعملائه بسحب مبلغ أكبر من رصيد حسابه الجاري بشرط أن يكون في حدود المبلغ المسموح به ، علما أن معدل الفائدة يكون مرتفعا على المبلغ الذي سوف ينكشف و كما هو الحال في تسهيلات الصندوق فإن المؤسسة ترغب في طلب المكشوف المؤكد " **le confirme découvert** "، وذلك مقابل عمولة تساوي **1 %** من المبلغ المسموح به ، و يطلب هذا النوع من القرض عند:

- الارتفاع في الطلب الذي يدفع المؤسسة إلى الرفع من طاقتها الإنتاجية.
- التدهور المستمر في رقم الأعمال.
- حاجة المؤسسة لتغطية إحتياجاتها المتعلقة بالمواد الأولية لوجود أسعار تنافسية أو حملة ترويجية.

بالإضافة إلى ذلك يمكن القول أن السحب على المكشوف يشكل خطر على خزينة المؤسسة مما يصعب عملية الاقتراض ، حيث يقوم البنك بدراسة دقيقة لعملية الموارد و تمويلها فيطلب من المؤسسة تقديم ضمانات كتسبيقات على البضائع ، و في حالة عدم التسديد يحول السحب على المكشوف إلى دين متوسط الأجل.

ج- القرض الموسمي : وهو قرض يمنح لتمويل النشاطات ذات الطابع الموسمي ، تلجأ المؤسسة إلى طلبه عند تعرضها لاضطرابات مستمرة في مدا خيلها خلال دورة الاستغلال ، و التي لا يستطيع مواجهتها بمواردها الخاصة ويخصص القرض لنوعين من المؤسسات:

- المؤسسة التي تحتاج إلى مصاريف ضخمة في بداية النشاط الموسمي.

- المؤسسة التي تحتاج إلى التمويل لفترات عديدة و على الرغم من وجود عدة إمتيازات في منح هذا القرض إلا أن هناك خطر مضاعف يميزه عن القروض السابقة الذكر:

* خطر ذو طابع مالي حيث يجب على البنك التأكد من وجود السيولة اللازمة في نهاية الموسم لتصبح خزينة المؤسسة موجبة

* خطر ذو طابع تجاري إذ يجب على البنك التأكد من المؤسسات في السوق من حيث نوعية المنتوج و قدرتها على مواجهة المنافسة الخارجية.

د-الاعتماد المتناوب: وهو الاعتماد الذي يسبق عملية مالية خطوط أكيدة أوشيه أكيدة للإنجاز، فمثلا عندما تعطى الموافقة على قرض طويل الأجل لمؤسسة مالية لتمويل مشروع استثماري فهذا الاتفاق لا يمكن أن يجسد حالة التوقيع على العقد لأن هناك ضمانات حقيقية وقوية تؤخذ من المؤسسة المستفيدة وهذا بسبب بداية المشروع ، وربما للوقت فإن هذه الأخيرة تتقدم بطلب تسبيقات من البنك الذي يتعامل معه للبدء في انجاز المشروع وتغطية التأخر الزمني في الحصول على القرض الحقيقي.

-**القروض الخاصة** :وهي القروض التي تمنح لتمويل عناصر من الأصول المتداولة وذلك بتحويل الديون إلى سيولة، إما بخصم الأوراق التجارية لدى البنوك أو بيع الديون للمؤسسات المالية المتخصصة وكذلك يمكن الحصول على قروض من خلال هذا النوع الرهن .

1- تحويل الديون إلى سيولة :

أ- الخصم: تحويل الحق من صاحب الورقة التجارية لدائن آخر لقاء حصوله على سيولة فورية لقاء التضحية بجزء بسيط أو لقاء حصول هذا الأخير على **(الأجيو-AGIO)** إذا الفرق بين القيمة الاسمية للورقة التجارية و القيمة المالية هو سعر الخصم ويشمل هذا الأخير على ثلاث عناصر أساسية:

- **معدل الفائدة:** وهو المطبق على الورقة التجارية وتاريخ الخصم إلى الاستحقاق.

- **مصاريف التحصيل:** ويشمل المصاريف و الجهد المبذول والوقت المستغرق أثناء عملية التحصيل.

- **عمولة الخصم:** وهي أحرة البنك لقبوله عملية خصم الورقة التجارية.

ب-طريقة دايلي Daily: وتنسب هذه الطريقة غلى مبتكرها **Daily Etienne** ومفادها أن المؤسسة يمكن

أن تطلب قرض البنك أو مؤسسة مالية مقابل تحويل أو رهن ديونها أو جزء منها لهذه مؤسسة خاصة تلك التي لا تكون ممثلة بأوراق تجارية وتنقسم إلى طريقتين: طريقة الخصم وطريقة الضمان.

***طريقة الخصم:** وفيها تتحصل المؤسسة على قيمة أقل من ديونها من عملائها، لأن البنك يخصم منها ما يساوي تكلفة الخصم العادي.

***طريقة الضمان:** وهنا تعتبر الديون المحمولة من طرف المؤسسة إلى البنك مجرد ضمان للحصول على القرض، حيث تقوم المؤسسة بتحصيل ديونها بنفسها ويكون مبلغ القرض غالبا أقل أو يساوي حجم الديون.

ج-الفتورة "Affacturage "تعني هذه الطريقة حصول المؤسسة على قرض مقابل بيعها الفواتير للبنك التي أصدرتها المؤسسة المتخصصة في هذه العملية، مع تنازلها على نسبة قيمة الفواتير.

- والفرق الأساسي بين طريقة دايلي و الفوترة هو أن :

الطريقة الأول: المؤسسة المشترية للفواتير لا تضمن النهاية لهذه الديون ويمكن أن تعود المؤسسة البائعة للفواتير في حالة عدم تمكنها من الحصول على الديون.

الطريقة الثانية: وهي الفتورة، فالمؤسسة المشترية للفواتير تضمن النهاية الحسنة لديون %.

2 -الحصول على قرض بواسطة الرهن:

يمكن للمؤسسة الحصول على قرض بواسطة رهن البضائع أو الأوراق التجارية أو الأوراق المالية.

بالنسبة لرهن البضائع فيتم طريقتين:

أ- التسبيق على البضائع: عندما تمتلك المؤسسة بضائع في مخزنها تستطيع هنا أن تطلب تسبيقا على هذه البضائع، حيث تضمن هذا التسبيق تلك البضائع التي تعتبر كرهن في مخازن المؤسسة، شريطة أن يكون البنك على دراية تامة بكل المعلومات المتعلقة بالبضائع المرهونة.

ب-طريقة خصم سندات الإيداع : نظير موافقة البنك على منح المؤسسة اعتمادا على البضائع تعمل المؤسسة على تخزين بضائعها في المخازن (عادة ما تكون مخازن عمومية) وبالتالي لها وثيقة تسمى- **Warrant Récépissé** وتنقسم إلى:

– الوصل **Récépissé** وهي وثيقة إيداع المؤسسة البضائع بالمخازن وهذا الوصل يمكن نقل ملكيته بالتظهير ملكية البضاعة .

– سند إيداع البضاعة بالمخازن المعمولة **Warrant** وهي وثيقة رهن تمكن المؤسسة من الحصول على قرض مقابل البضاعة المخزنة، فإن أرادت المؤسسة طلب قرض من البنك بضمان هذه البضاعة فإنها تقوم بتظهير السند لصالح البنك، و تتعهد بتسديد القرض عند تاريخ الاستحقاق المدون على السند، فإن لم يتم التسديد في هذا التاريخ يستطيع البنك بيع تلك البضاعة ليوفي حقه.

3– قروض الالتزام (الاعتماد بالإمضاء):

على خلاف القروض العامة والخاصة في هذا النوع من قروض الاستغلال البنك لا يمنح أمواله للمؤسسة بل يمنحها في تعاملها مع الغير وذلك على شكل ضمانات كفالات أو توقيعات وفي حالة التخلف عن الدفع يقوم البنك بتحمل الخطر ولهذا تجب الدراسة الدقيقة للمركز المالي للمؤسسة عند منح هذا التوقيع مهما كانت درجة ثقة ابنك في زبونه. ويمكن التمييز بين ثلاث أشكال من الالتزامات:

أ– الضمان أو الكفالة: la caution تنص المادة 644 من القانون المدني الجزائري: "هي عد يكفل بمقتضاه شخص لتنفيذ الالتزام بأن يتعهد للدائن بأن يوفي في حالة الالتزام إذا لم يوف به المدين بنفسه" فالكفالة هي ضمان كتابي يوقع عليه البنك ويلتزم بالتسديد نيابة عن المؤسسة في حالة إفلاسها أو عجزها وتنتهي مدته بانتهاء مدة الالتزام الأصلي الذي كان السبب في حصول الكفالة.

ب–التعهد L'aval : التعهد هو التزام يمنحه البنك للمؤسسة حيث يقوم بالتوقيع على الورقة التجارية (بفتحه سند أمر شيك) يسحبها عليه العميل أو طرف آخر مع هذا الأخير فالبنك يتعهد بدفع ورقة تجارية في تاريخ استحقاقها في حالتين:

– طرف البائع على العميل اذا أرادت المؤسسة تمويل مخزونها فهي تحتاج إلى الثقة تجاه مورديها، وهنا يتعهد البنك بدفع ورقة تجارية مسحوبة.

– عندما تلجأ المؤسسة إلى البنك الذي تتعامل معه لكي يساعدها في تسيير خزينتها وهي في نفس الوقت تجده أمام مشاكل الخزينة فتضطره للجوء إلى بنك آخر، هذا الأخير يطلب ثقة البنك الأول فيقبل هذا الأخير ورقة تجارية أو تعهد بإمضاء.

4–الاعتماد بالقبول: هو تعهد كتابي يلزم بموجب كفالة أحد عملائه في حدود مبلغ معين إتجاه طرف ثالث

فالبنك يعمل على ضمان وفاء هذا العميل بالتزامه إتجاه الطرف الدائن على أن يدفع البنك المبلغ المضمون عند أول مطالبة خلال سريان الاعتماد بالقبول رغم معارضة المدين.

5- الاعتماد المستندي: يستعمل هذا الاعتماد عادة في التجارة الخارجية، حيث يلتزم البنك بموجبه مباشرة أمام الغير وهذا بطلب من العميل الذي يدعي الأمر بدفع أو قبول كمبيالات مسحوبة عليه من الغير الذي يسمى المستفيد، وهذا التعهد مضمون برهن حيازي على المستندات الممثلة للبضائع المصدرة وهي:

- شهادة شحن البضاعة في الميعاد المتفق عليه.

- وثيقة (الفاتورة) لابد أن تطابق الوارد في الاعتماد مطابقة تامة دون الاختصار أو التعميم.

- شهادة المنشأ.

المطلب الثالث : قروض الإستثمار

وهي قروض لتمويل الجزء الأعلى من الميزانية **(الأصول الثابتة للميزانية)** والتي تحقق المؤسسة وظائفها ومهامها وتسديد هذه القروض المتعلقة بالنتيجة التي تحققها المؤسسة.

كما أنها قروض متوسطة أو طويلة الأجل تتراوح مدتها بين سنتين إلى 20 سنة و تخصص في تقديمها البنوك التجارية أو المؤسسات المالية مقابل الضمانات نجد بالدرجة الأول رهن الكفالات الرهن الحيازي ومعدل الفائدة المطبق عليها تحدده السلطة النقدية غالبا في حدود معينة.

إذن القروض الاستثمارية هي الوسيلة الأساسية لتمويل الاستثمارية بغرض تنميتها و توسيعها فلا يمكن القيام بأي نشاط استثماري دون اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية لتغطية الاحتياجات.

-أنواع قروض الاستثمارية يمكن تقسيم قروض الاستثمارية إلى:

1- قروض كلاسيكية: نجد ضمن هذا النوع من القروض صنفين متوسطة و طويلة الأجل حيث يتم التمييز بينهما حسب طبيعة الاستثمار ومدة القرض.

أ - قروض متوسطة الأجل: هي قروض تمنح لحيازة المعدات و الاستثمارات التي هي بين 8 و 10 سنوات، و تمنح كذلك لتمويل بعض الانجازات و مدتها تتراوح بين عامين وسبعة أعوام، ويمكن أن نميز نوعين من القروض المتوسطة الأجل:

***قروض قابلة للتعبئة:** وهي القروض التي يمكن خصمها أو تحويلها إلى سيولة قبل تاريخ استحقاقها لدى البنك المركزي أو المؤسسات المالية الأخرى.

***قروض غير قابلة للتعبئة:** وهي القروض التي لا يمكن خصمها أو تحويلها إلى سيولة بل ينتظر إلى حين موعد استحقاقها.

ب – قروض طويلة الأجل: وهي القروض المتخصصة لتمويل المشاريع الكبرى و إقامة المنشأة و تتراوح مدتها بين 7 و 20سنة وهي تمنح من قبل هيئات متخصصة كالبنوك التجارية.

قروض الإيجار:

قروض الإيجار قرض من حيث المنشأة ظهر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة **1930** ويعود ذلك إلى إرتفاع المستمر لسعر المعدات و الأدوات وتكلفة إقتنائها و التطور التكنولوجي لها وعدم حاجة المؤسسة أحيانا إلى إستعمالها لمدة طويلة، ففضلت عملية التأجير على شرائها وكذلك يعود سبب ظهور هذا النوع من القروض إلى ارتفاع معدلات الفائدة على القروض الكلاسيكية وقد عرف انتشارا واسعا حيث بدأ استخدامه في الجزائر سنة **1990** ويأخذ قرض الإيجار عدة مفاهيم نذكر على سبيل المثال:

كلمة **Bail Crédit** ترجمة فرنسية لكلمة **leasing** وهي عبارة عن تقنية متخصصة لتمويل الاستثمارات حيث نجد قرض الإيجار المنقول وهو المختص بتمويل المعدات والتجهيزات و قرض الإيجار العقاري والمختص بتمويل العقارات(المباني) كما يعتبر قرض الإيجار عملية تمويل من طرف مختص يقوم بشراء الآلات والتجهيزات (الأصول الثابتة) على طلب المشتري وتأجيرها له لفترة زمنية محددة على أقساط دورية.

المبحث الثالث : تمويل البنك الوطني الجزائري BNA للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

سنتطرق خلال هذا المبحث إلى أهم خطوات منح القرض من قبل البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعمة من قبل الدولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، لنقيم بعد ذلك القروض الممنوحة ، و في المطلب الثالث سوف نتطرق الى نموذج عن التمويل.

المطلب الأول: إجراءات منح قرض لمؤسسة صغيرة ومتوسطة في إطار التمويل الثلاثي العميل–البنك الوطني الجزائري– الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

قبل قيام البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت بتمويل مؤسسة صغيرة ومتوسطة ناشئة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية يقوم بدراسة الملف المقدم من قبل هذا الأخير ومن ثم إتباع إجراءات منح القرض حسب الشروط المنصوص عليها في الاتفاقية المشتركة بين الطرفين .

– إضافة إلى الشروط التي يضعها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية للاستفادة من التمويل يشترط البنك ما يلي :

* عدم استفادة طالب القرض من إحدى صيغ الدعم والتمويل الأخرى مثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أو الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وألا يكون منخرطا لدى الصندوق الوطني للعمال الأجراء .

* دفع المستفيد مبلغ المساهمة الشخصية وتحويل مبلغ القرض الغير مكافئ من قبل الصندوق الوطني للتامين عن البطالة إلى حساب العميل .

* تعهد المستفيد برهن العتاد لصالح البنك الوطني الجزائري بالدرجة الأولى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وتسليم الرهن الحيازي لهما .

* تأمين العتاد لدى شركة تأمين تملك الملاءة مع ضرورة التفويض لصالح البنك بالدرجة الأولى والصندوق بالدرجة الثانية .

المطلب الثاني: مراحل منح قرض لمؤسسة صغيرة ومتوسطة ناشئة بالتعاون مع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية و البنك الوطني الجزائري

من أجل الاستفادة من التمويل الثلاثي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تحت تصرف كل مرشح فرصة تسجيل نفسه عبر الموقع الإلكترونيWWW.anade.org.dz ، فعند ولوج هذا الموقع يمكن للمعني أن يدخل لخدمة –أين أسجل– حيت يطلب منه أن يحدد الأولية و الدائرة التي يسكن فيها ومن تم يتم توجيهه إلى عنوان الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية الذي يمكنه أن يتوجه له مفروقا بملف إداري و أخر تقني خلال مرحلة إحداث النشاط، حيت يعتبر حضور المعني شخصيا أمر ضروري لتسليمه وصل إيداع الملف .يتكون الملف الإداري من :

– نسخة من بطاقة التعريف الوطنية

– صورة شمسية.

– بطاقة إقامة.

– وثيقة تثبت التسجيل بالوكالة المحلية للتشغيل البطاقة الزرقاء.

– نسخة من شهادة التأهيل المهني .

– تصريح شرفي بعدم الاستفادة من أي قرض من إحدى هيئات الدعم الأخرى .

حسب نموذج يقدمه الوكالة مصادق عليه في البلدية أما الملف التقني فيتكون من :

– فواتير شكلية للتجهيزات والمعدات الجديدة باحتساب جميع الرسوم .

– فواتير شكلية للتأمين المتعدد الأخطار الخاص بالتجهيزات أو جميع المخاطر الخاص بالسيارات باحتساب جميع الرسوم.

- بيان تهيئة في حالة وجوده، باحتساب جميع الرسوم.

- كشف تقديري لمقتضيات المال المتداول باحتساب جميع الرسوم .

بعد إيداع الملفين من قبل صاحب المشروع يتم التأكد من قبل المرافق من صحة و صالحية الوثائق المقدمة ومن تم برمجة عدة مقابلات فردية بينهما يتم من خلالها مناقشة عناصر المشروع التقنية و المالية، حيث يجب على صاحب المشروع تقديم جميع المعلومات التكميلية اللازمة قبل إعداد الدراسة التقنية الاقتصادية، و بعد إعداد هذه الأخيرة يستوجب عليه الاستعداد لعرض مشروعه أمام لجنة الانتقاء والاعتماد و التمويل بتواجد مستشاره المنشط من أجل مناقشته ، حيت يمكن للجنة أن تقوم برفضه أو التحفظ على بعض الجوانب وبالتالي تأجيل قبول المشروع حتى رفع هذه التحفظات من خلال تعديل جانب معين من المشروع ، كما يمكنها آن تقبل تمويله حسب ما جاءت به الدراسة التقنية الاقتصادية.

وتتكون لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل من الأطراف التالية :

- مدير الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية كرئيس للجنة .

- ممثل عن الوالي .

- ممثل من مديرية التشغيل الولائية.

- ممثل من مديرية الضرائب الولائية.

- ممثل من الوكالة الولائية للتشغيل.

- مستشار منشط من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة مكلف بمرافقة ذوي المشاريع.

- ممثل من البنوك المعنية البنك الوطني الجزائر **BNA** , بنك الفالحة و التنمية الريفية **BADR**، بنك التنمية المحلية **BDL**، بنك الجزائر الخارجي **BEA**, و القرض الشعبي الجزائري **CPA**.

- ممثل من المصالح المالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية .

- ممثل من المركز الوطني للسجل التجاري للولاية.

في حالة إصدار لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل قرارا إيجابيا، يتم إستدعاء صاحب المشروع من قبل الوكالة الولائية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومنحه شهادة القابلية و التمويل ، والتي تكون صالحة لمدة سنة قابلة للتجديد مرة واحدة ويتم خلالها تحديد اسم البنك الذي سيتكفل بتمويل هذا المشروع .بعد منح شهادة القابلية لصاحب المشروع يتم إجراء دورة تكوينية له قصيرة المدى من قبل مصالح الوكالة ، بغرض تحسين قدرته ومؤهلاته في تسيير مؤسسته الصغيرة ، حيت يتم خلالها هذه الدورة استدعاء ممثل عن كل من الصندوق

الوطني للتأمينات الاجتماعية **CNAS** ،الصندوق الاجتماعي للعمال غير الأجراء **CASNOS** ومصالح الضرائب ، وذلك لأعلام البطالين حاملي المشاريع بحقوقهم وواجباتهم، وعند الانتهاء من هذه الدورة التكوينية يتم منحهم شهادة المشاركة يقوم ممثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتحويل نسخة أصلية إضافة إلى صورة طبق الأصل من ملف المستفيد إلى البنك الذي تم تحديده كممول خلال اجتماع لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل مقابل إقرار البنك باستلام ، ويتكون الملف من الوثائق التالية :

– طلب تمويل خطي موجه إلى البنك، معد من طرف صاحب المشروع .

– نسخة أصلية من شهادة القابلية والتمويل لدى جهاز دعم أحدات وتوسيع النشاطات من طرف البطالين البالغين ما بين **30– 50** سنة.

– نسخة أصلية من الدراسة التقنية–الاقتصادية، مرفقة بفواتير شكلية للتجهيزات أو العتاد إضافة إلى شهادة تقديرية للتامين.

– نسخة من شهادة الميلاد رقم **12**.

– نسخة من بطاقة الإقامة

– نسخة من بطاقة التعريف سارية المفعول

– نسخة من شهادة التكوين أو شهادة معادلة تثبت التأهيل.

يقوم المكلف بدراسة ملفات القروض المدعمة في البنك بالتأكد من توفر جميع الوثائق اللازمة في الملف المحول من الوكالة ، وعند ثبوت أي نقص أو خطا أو أي تحفظ أخر، يمكن إرجاع الملف في أجل ألا يتجاوز **15** يوما , رفع التحفظات تم إرساله مرة أخرى للبنك .

يتقدم بعد ذلك صاحب المشروع لوكالة البنك الوطني الجزائري بغرض الحصول على الموافقة البنكية، حيث يجب على البنك منح الموافقة بعد دارسة الملف في أجل لا يتجاوز شهرين من تاريخ تحويله من الوكالة إلى وكالة البنك، حيت يتم منح نسخة أصلية من الموافقة البنكية إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ، ونسخة إلى صاحب المشروع و نسخة تبقى بحوزة البنك

بمجرد حصول الوكالة على الموافقة البنكية، يطلب من صاحب المشروع أن يتم الملف التالي :

- نسخة من عقد الإيجار لمدة سنتين قابلة للتجديد أو عقد ملكية باسمه أو أية وثيقة أخرى.
- نسخة من السجل التجاري أو بطاقة حرفي، أو بطاقة فلاح .

- نسخة من تصريح بالوجود أو بطاقة الضرائب؛ عد من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ، صالح لجميع .
- محضر معاينة محل النشاط ، فالاختصاصات باستثناء النشاطات غير المستقر .
- نسخة من عقد انخراط صاحب المشروع في صندوق الضمان طيلة فترة القرض البنكي.
- نسخة من مقرر منح الامتيازات في مرحلة إنجاز المشروع تمنح من قبل الصندوق؛ بنية للتجهيزات أو المعدات الجديدة و بيانات التأمين التقديرية باحتساب جميع.
- نسخة من الفواتير الشكلية المحاسبية لرسوم .

يقوم صاحب المشروع بفتح حساب جاري لدى البنك الوطني الجزائري من أجل دفع مبلغ المساهمة الشخصية للقرض المقدرة بين **1-2 %** من مبلغ الفاتورة، وكذلك لتحويل مبلغ السلفة الغير مكافأة **ANADE** المقدرة بين **28 و 29 %** من مبلغ الفاتورة .

يتم منح مبلغ القرض على مستوى وكالة البنك الوطني الجزائري لولاية تيارت على مرحلتين :

المرحلة الأولى :

يتم منح الموافقة البنكية كما تم ذكره سابقا للمستفيد حسب النموذج الموضح لاحقا .بعد دارسة الملف الذي يتقدم به ممثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية للبنك والتأكد من صالحية شهادة القابلية من حيت تاريخ إصدارها، وكذلك التأكد من عدم استفادة صاحب المشروع من قرض مماثل من إحدى هيئات الدعم التي و ضعتها الدولة ، يقوم موظف البنك بإنشاء اتفاقية الاستثمار بين البنك و المستفيد حيت يمضي عليها الطرفان وتسجل لدى مصالح الضرائب وتوضح فيها كامل شروط القرض ومبلغه وأطرافه ليتم منح شيك بنك لصالح الممول الذي اختاره المستفيد بمقدار **10%** من مبلغ الفاتورة الشكلية عند تقديم المستفيد الوثائق التالية:

- عقد كراء لمحل من أجل ممارسة النشاط لمدة عامين قابلة للتجديد أو عقد ملكية باسم المستفيد حيت يعفى من هذا الأمر أصحاب المهن المتنقلة.
- نسخة من السجل التجاري أو بطاقة حرفي مصادق عليها.
- نسخة من التصريح بالوجود أو الرقم التعريف الجبائي **NIF** .
- محضر معاينة المحل من قبل مرافق المستفيد؛ [نسخة من القانون الأساسي في حالة المؤسسة شخص معنوي.
- نسخة أصلية من عقد الانخراط في صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض طيلة مدة القرض.
- نسخة أصلية من مقرر منح الامتيازات الجبائية خلال فترة الإنشاء .
- فاتورة شكلية باسم المستفيد لآلات والمعدات المراد اقتنائها.
- نسخة من وصل المساهمة الشخصية.

- تعهد و التزام برهن العتاد من قبل موثق معتمد.
- الامر بالسحب بنسبة **10 %** مقدم من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية للبنك

المرحلة الثانية:

تمنح وكالة البنك الوطني الجزائري شيك بنك بمقدار **90 %** لصالح الممول عند تقديم المستفيد الوثائق التالية :

- فاتورة نهائية للمعدات والأدوات تقدم من قبل الممول .
- شهادة توفر العتاد .
- الرهن الحيازي للمعدات والأدوات من قبل موثق معتمد أو تعهد الممول برهن المركبة لصالح البنك الوطني الجزائري بالدرجة الأولى في حالة وجود فاتورة لمركبة منتقلة حيث يجب ظهور عبارة مرهون لفائدة البنك الوطني الجزائري الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في البطاقة الرمادية، وقد يتكفل البنك بمصاريف الموثق حسب المبلغ المخصص في الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع وتبعا للأمر بالسحب الذي يمنحه الصندوق.
- فاتورة تأمين ضد كل المخاطر للعتاد مع تفويض لصالح البنك الوطني الجزائري بالدرجة الأولى و الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالدرجة الثانية حيت يتكفل البنك بتسديد مبلغ فاتورة التامين حسب المبلغ الموضح في الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع وأي زيادة عن ذلك يتحملها المستفيد و يتعهد بتجديدها سنويا .
- الأمر بالسحب بنسبة **90 %** مقدم من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية للبنك .
- يمكن أن تتضمن الدراسة التقنية الاقتصادية مبلغا خاصا بالمواد الأولية في بعض الأنشطة، وفي هذه الحالة أيضا يجب الترخيص من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بمنح أمر بالسحب خاص بالمواد الأولية قبل منح شيك البنك بهذا المبلغ لصالح الممول أيضا .
- سندات أمر حسب نموذج البنك ممضية من قبل العميل بعدد الأقساط التي سيتم دفعها, .بعد حصول الممول على الشيك الثاني يمضي على وصل استلام الشيك ويضع ختمه، ويرجعه المستفيد للبنك حيت يتحصل هذا الأخير بعدها على جدول الإهتلاك الزمني للأقساط ويمضي على نسخة منه كتأكيد على استلامه نسخة منه ومعرفته لمبلغ وتواريخ دفع الأقساط وهنا تنتهي مراحل عملية منح القرض لدى البنك .

المطلب الثالث: مراحل دراسة قرض ANADE على مستوى البنك الوطني الجزائريBNA وكالة تيارت 540

يمر الشاب خلال انشاء مؤسسته عن طريق الوكالة بالمراحل التالية :

أ- فكرة المشروع :

يجب على الشاب أن يبحث عن فكرة مشروع تتناسب مع مؤهلاته العلمية أو المهنية .

ب-مرحلة الإستقبال و التوجيه :

يتقدم الشاب الى أقرب ملحقة من مقر اقامته من أجل الاستعلام عن الوكالة و مختلف المراحل التي يمر بها لإنشاء مؤسسته و كذا الامتيازات التي يستفيد منها , حيث يستقبل من قبل مرافق مستوى الملحقة و الذي بدوره يقدم له المعلومات اللازمة و يقوم بتوجيهه و شرح طريقة التسجيل في الموقع الالكتروني للوكالة WWW.anade.org.dz

ج- التسجيل الإلكتروني:

يقوم الشاب في هذه المرحلة بالتسجيل في الموقع الالكتروني الخاص بالوكالة www.anade.org.dz حيث يقوم بملاء استمارة التسجيل عبر الموقع و التي تحتوي على جميع المعلومات المتعلقة بصاحب المشروع و شركائه و كذا المعلومات المتعلقة بالمشروع في حد ذاته .

د- مرحلة ايداع الملف و دراسة المشروع :

بعد تسجيل الشاب في موقع الوكالة يتم إستدعائه الكترونيا من قبل المرافق من أجل التأكد من صحة عملية التسجيل ثم يقوم بنقل معلومات الشاب المسجلة من الموقع الالكتروني الى نظام المعلومات الخاص بالوكالة و يسلم له وصل إيداع الملف و يحدد له تاريخ المقابلة الفردية .

ثم يقوم بإعداد دراسة الجدوى بناء على المعلومات المقدمة من الشاب المستثمر و البطاقة التقنية للمشروع **(الملحق رقم :01)** ، و كذلك تكون دراسة مالية و إقتصادية **(الملحق رقم :02)**

من أجل المثول أمام اللجنة المحلية لدراسة تمويل المشاريع وكذا الفاتورة الأولية للمشروع ككل

(الملحق رقم :03).

جدول رقم (2.2) : وصف و ثمن المشروع .

الوصف	الثمن (الدينار)	المجموع %
مصاريف إعدادية	100.000.00	%1
اشتراكات صندوق ضمان القروض	87.236.40	%1
تأمينات	62.362.35	%1
مصاريف النقل		
عتاد متحرك		
تجهيزات الانتاج	7.463.000.00	%94.00
أموال متداولة	199.956.79	%3
الثمن الاجمالي للمشروع	7.912.555.54	%100

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف BNA وكالة تيارت 540.

هـ- مرحلة المثول أمام اللجنة المحلية لدراسة تمويل المشاريع :

تتكون اللجنة من مدير فرع الوكالة رفقة أمين اللجنة , ممثلي البنوك المتعاقدة مع الوكالة وهي :

- **BNA** البنك الوطني الجزائري
- **BEA** البنك الخارجي الجزائري
- **CPA** القرض الشعبي الجزائري
- **BDL** بنك التنمية المحلية
- **BADR** بنك الفلاحة و التنمية الريفية

وممثلي بعض الهيئات المحلية المتمثلة في (الولاية ، مديرية التشغيل ، الوكالة المحلية للتشغيل ، كناك ، أنجام , السجل التجاري ، غرفة الصناعة التقليدية و الحرف، غرفة الفلاحية ، مديرية الخدمات الفلاحة ، الجامعة) .

تقوم هذه اللجنة بدراسة المشروع واتخاذ أحد القرارات التالية :

- الرفض : يتم إتخاذ هذا القرار في حالة عدم استيفاء الملف لشروط التأهيل .

- تأجيل القبول .
- اعتماد أو قبول المشروع بحيث يكون هنالك تمويل ثلاثي و يكون كآتي :**(الملحق رقم :04)**

جدول رقم (3.2) : التمويل الثلاثي للمشروع .

	المبلغ	النسبة المئوية
البنك	5.538.819.13	%70
وكالة وطنية لدعم تشغيل مقاولتية	1.424.260.00	%18
مساهمة شخصية	949.476.41	%12

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف BNA وكالة تيارت 540

و- مرحلة ايداع الملف لدى البنك :

بعد موافقة اللجنة على تمويل المشروع و تحديدها للبنك المكلف بتمويله يقوم الشاب بإيداع الملف الاداري و المالي على مستوى الملحقة في مدة لا تتجاوز **7** أيام , ويتمثل الملف فيما يلي :

1- بطاقة التعريف الوطنية + رخصة السياقة اذا كان المشروع يحتوي على سيارة
2- بطاقة اقامة
3- شهادة الكفاءة المهنية
4- بطاقة طلب العمل سارية المفعول
5- الفواتير الشكلية الأصلية للعتاد و وسيلة النقل , رأس مال العامل و التأمينات
6- إتفاقية يتم امضاؤها من قبل الشاب المستثمر و الموارد **(الملحق رقم :05)**

بعد إستلام المرافق لملف الشاب يقوم بالتأكد من صحة المعلومات المصرح بها من قبل الشاب أثناء التسجيل الالكتروني وكذا التأكد من شروط التأهيل ثم يقوم بإعداد شهادة التأهيل من ثلاث نسخ.

- نسخة تمنح للشاب المستثمر.
- نسخة يحتفظ بها في ملف الشاب لدا الملحقة.
- نسخة يتم إرسالها رفقة نسخة من الملف الاداري و المالي الى البنك المكلف بتمويل المشروع.

ز- مرحلة الموافقة البنكية:

بعد إيداع الملف الاداري و المالي على مستوى البنك يقوم هذا الاخير بدراسته مجددا و منح موافقة على تمويل المشروع . **(الملحق رقم :06)**

- مبلغ القرض : **DA 5.538.819,13**
- المدة **6 سنوات من بينها 18 شهر تأجيل.**
- سعر الفائدة المدعوم هو **100%**

س- مرحلة تكوين صاحب المشروع :

بعد حصول الشاب على الموافقة البنكية يقوم بإيداعها لدا المرافق الذي بدوره يشرح له طريقة الانشاء القانوني للمؤسسة و يبلغ خلية التكوين من اجل اخضاعه لدورة تكوينية اجبارية في " تقنيات تسيير المؤسسات" و التي تتناول مواضيع متعلقة بتسيير المؤسسات الصغيرة بطريقة مبسطة على غرار التسويق ، حساب التكاليف ، التخطيط المالي ،المحاسب ،الجباية و الاشكال القانونية للمؤسسة .

بعد هذه الدورة التكوينية على الشاب اتمامه ملفه الخاص بالإنشاء القانوني للمؤسسة ويطلب والذي يحتوي على الوثائق التالية :

1- عقد إيجار المحل لمدة عامين قابلة للتجديد على الاقل إذا كان المشروع يتطلب مقر اجتماعي.
2- السجل التجاري أو بطاقة حرفي او شهادة مؤقتة لبطاقة فلاح أو الاعتماد حسب نوع النشاط.
3- رقم التعريف الجبائي.
4- رقم الحساب البنكي .
5- شهادة الانتساب **CASNOS**
6- وصل تسديد المساهمة الشخصية.
7- تحيين الفواتير الشكلية.

بعد تقديم هذا الملف يقوم العون المكلف بالمتابعة من إجراء معاينة ميدانية للمحل من أجل التأكد من مطابقة و إمكانية إستغلاله في النشاط.

ش- مرحلة انجاز المشروع :

بعد الانشاء القانوني للمؤسسة يقوم المرافق بإعداد :

1- قرار منح الامتيازات الضريبة و الاعانات المالية الخاصة بمرحلة الانشاء من **4** نسخ حيث يتم إمضاؤها من طرف رئيس الملحقة و الشاب المستثمر.

- نسخة تمنح للشاب بعد تمويل المشروع .
- نسخة تبقى في ملف الشاب لدى الملحقة.
- نسخة للبنك.
- نسخة لمصلحة الضرائب .

2- دفتر الشروط من نسختين يتم امضائها من طرف الشاب المستثمر

- نسخة تمنح للشاب بعد تمويل المشروع.
- نسخة تبقى في ملف الشاب لدى الملحقة .

3- اتفاقية قرض بدون فائدة من النسختين يتم امضائها من طرف الشاب المستثمر و مدير الوكالة **ANADE**

- نسخة تمنح للشاب بعد تمويل المشروع .
- نسخة تبقى في ملف الشاب لدى الملحقة .

يتم تحويل الملف الى مصلحة المحاسبة من أجل تمويل المشروع حيث يقوم المحاسب بتحويل القرض بدون فائدة PNR الى حساب الشاب لدى البنك بعدها يقوم المرافق بإعداد اوامر باستخراج صكوك بنكية يرسلها الى البنك تتمثل هذه الأوامر في :

- أمر باستخراج صك بنكي من أجل تسديد حقوق التسجيل لدى صندوق الأخطار القروض و الذي يمثل ما نسبته **0.35 %** من القرض البنكي . **(الملحق رقم :07)**
- أمر باستخراج صك بنكي من أجل اجراء الطلبية و الذي يمثل **10%** من قيمة العتاد و **10%** من قيمة وسيلة النقل .**(الملحق رقم :08)**
- رهن المعدات عند الموثق (**الملحق رقم :09**)

ملاحظة :إذا كان مون المؤسسة عمومية أو عتاد مستورد يتم إعداد الأمر باستخراج صك بنكي بقيمة **100%**

- أمر باستخراج صك بنكي يمثل **90 %** من قيمة العتاد بعد تسليم الموارد للعتاد في محل الشاب و معاينته من قبل العون المكلف بالمتابعة رفقة محضر قضائي حيث يقومان بمعاينة إستلام و تسليم العتاد . **(الملحق رقم :10)**

بالنسبة لوسيلة النقل : يتم إعداده بنسبة **90 %** بعدما يقدم الشاب لشهادة الوفرة لوسيلة النقل .

ظ- مرحلة استغلال المشروع

بسحب الشاب لجميع الصكوك البنكية يكون قد تحصل على جميع الآلات و المعدات اللازمة لمشروعه فيبدأ مباشرة في إستغلاله حيث تقوم مصلحة الضرائب بإجراء معاينة لتسجيل إنطلاق نشاط المؤسسة .

الشكل (2.2) : مراحل انشاء مؤسسة مصغرة في ANADE

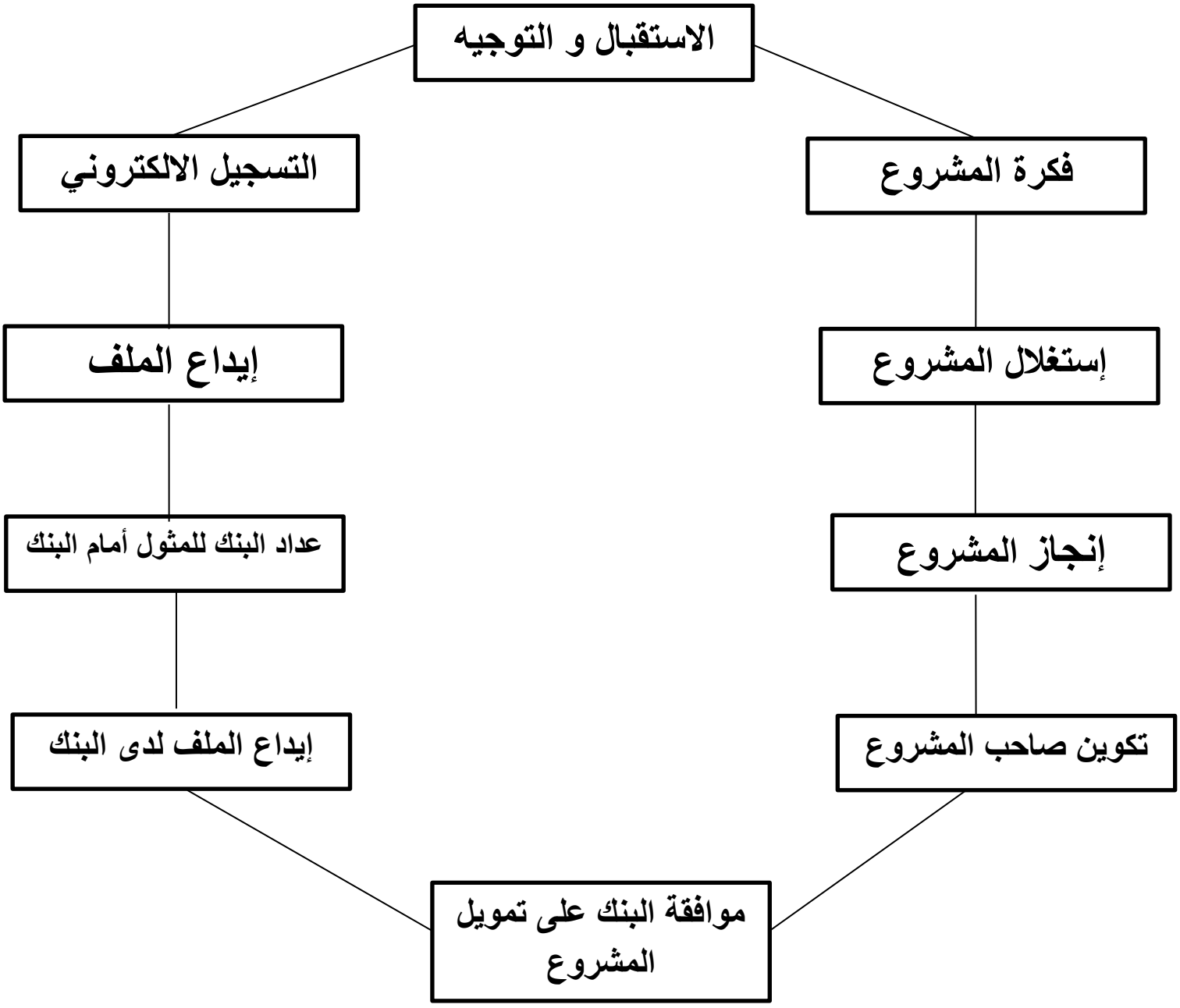

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف BNA وكالة تيارت 540.

خلاصة الفصل :

من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريناها حول واقع تمويل للمشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية التعرف على الواقع الميداني للعلاقة التمويلية بين البنك و المشروع الاستثماري و اتباع الإجراءات اللازمة من طرف البنوك أثناء اتخاذهم لقرار منح التمويل الاستثماري للمشاريع .

أثناء تقديم منهجية الدراسة تم القيام بدراسة ملف طلب تمويل استثماري ، حيث تم فحص الملف المقدم من طرف العميل لمعرفة امكانية قبوله ، و في الأخير توصلنا الى أنه باستطاعته الحصول على التمويل المطلوب ، الى أن المستثمر واجه صعوبات تعلقت في مهلة صب قيمة القرض و ذلك لأن قيمة هذا الأخير تفوق قيمة ما يستطيع البنك تمويله .

خاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تبين لنا الدور الفعال الذي تلعبه البنوك الجزائرية و إنعاش لاقتصاد الوطن فهو يعتبر احد الوسائل التمويل الفعال ، اذا يمكننا القول بان مشكلته هي العوامل الرئيسية التي تؤثر على عملية صنع القرار الاستراتيجي المتعلق بالاستمرارية الجزائر و توسعها و استدامتها .

ويعد التمويل التحدي الحقيقي للمؤسسات، وكيفية توفر الموارد المالية الالزمة و إ ستخدامها بطريقة عقالنية و رشيدة، إن نجاح أي مشروع إستثماري يتطلب إج ارء جدوى إقتصادية تكون نتائجها أداة للمقارنة بين خيرات التمويل المختلفة و إختيار أفضل مشروع يتماشى مع أهداف المؤسسة.

أثناء دراستنا الميدانية التي أجريناها بالبنك الوطني الجزائري بوكالة تيارت 540 فقد تمكنا من معرفة مختلف الاجراءات التي تمر بها عملية منح القرض لتمويل مشروع إستثماري بالبنك محل الدراسة و ذلك لاتخاذ القرار السليم لمنح القرض أو دعمه .

و قد تم التوصل الى ما يلي :

- أثناء تقديم القرض يقوم البنك لدراسة شاملة حول الوضعية المالية و الاقتصادية للعميل أو المؤسسة لمعرفة مدى قدرته على تسديد ديونه لآجال استحقاقه من أجل القبول أو الرفض .
- يقدم البنك مختلف أنواع القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل قيامها و مزاولة نشاطها مما يضمن للبنك حصول على أرباح .
- أن القروض البنكية تعتبر المصدر الاساسي المستعمل بكثرة في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية .

إختبار الفرضيات :

- من دراستنا تبين لنا صحة الفرضية الأولى التي تنص على إعتماد البنك على دراسة جدوى مالية و إقتصادية عند تمويل المشاريع الاستثمارية .

من دراستنا تبين لنا الفرضية الثانية التي تنص على حدود التمويل التي توفرها البنوك التجارية غير كافية فهذه الفرضية خاطئة، حيث يتضح من خلال دراسة الفصل الأول أنه كافي و بنسبة كبيرة تقدر ب:

- 70% على تلبية إحتياجات المشاريع الاستثمارية .
- من دراستنا تبين لنا صحة الفرضية الثالثة التي تنص على أن القروض من أهم الادوات البنكية التي تستعملها لتمويل مشاريع إستثمارية .

التوصيات و الأفاق :

سنتدرج فيما يلي مجموعة من التوصيات التي من شانها أن تساعد على تحفيز المستثمرين و كذلك البنوك :

1- إعطاء التوجيهات و النصائح للشباب المقبل على إنشاء المشاريع .
2- القيام بدورات تكوينية على مستوى الوكالات لفائدة حاملي المشاريع .
3- ضرورة تحلي اصحاب المشاريع بالأمانة و إستغلال المال الموجه لهم في إنشاء المشاريع و عدم إستغلاله للأغراض الشخصية .
4- الرفع من قيمة القروض الممنوحة من طرف الوكالة لتمكين العميل أو المؤسسة من تمويل مشروعه.

أفاق الدراسة :

وفي الاخير أتمنى أننا قد وفقنا في انجاز هذا البحث ، كما ان توقفنا عند هذا الحد لا يعني تمام الدراسة في هذا المجال ، بل العكس من ذلك فهو يمثل إنطلاقة لبحوث أخرى مستقبلية أكثر عمقا و نفعا .

حيث يجب ترجمة الافكار الى مشاريع إستثمارية لتحقيق الاكتفاء الذاتي لهم وللاقتصاد و خلق بذلك مناصب شغل إضافة الى كسب المهارات بإعتبارها مجال خصب لإبراز القدرات و المهارات و الحصول على الارباح .

قائمة المراجع

المراجع

أولا : الكتب

1- أحمد بوراس ، **تمويل المنشآت الاقتصادية** ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، سنة 2008 .

2- أحمد عبد الرحيم زردق ، محمد سعيد بسيوني ، **مبادئ دراسات الجدوى التسويقية** ، الاسكندرية مصر 2011 .

3- أسامة رشيد كردي ، **وسائل الاستثمار و توزيع الارباح و الخسارة في البنوك الاسلامية** ، مكتبة زين حقوقية .

4- أمين السيد ، أحمد لطفي ، **الاصول المنهجية الحديثة لدراسة الجدوى المالية الاستثمار** ، ب ط ، دار النهضة العربية ، القاهرة مصر 1998 .

5- باري رندر و أخرون ، **النمذجة القرارات و بحوث العمليات باستخدام صفحات الانتشار الالكترونية** ، ب ط ، دار المريخ للنشر و التوزيع ، الرياض السعودية 2007 .

6- جلال الملاح ، **تخطيط و تقييم المشروعات الزراعية** ، دار المريخ للنشر ' الرياض – المملكة العربية السعودية 1991 .

7- جلال جويدة القصاص ، **تخطيط المشروعات و دراسة الجدوى الاقتصادية** ، دار الجامعية ،الاسكندرية مصر 2010.

8- جهاد صياح بني هاني ، **بحوث العمليات – الاساليب الكمية** ، طبعة أولى ، دار جليس للنشر و التوزيع ، دمشق سوريا 2008 .

9- حسن جميل البديري ، **البنوك مدخل محاسبي و اداري** ، للنشر و توزيع الورق ، الاردن ، 2013 .

10- حمزة محمود الزبيدي , **إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني** ، طبعة أولى، مؤسسة الورق للنشر و التوزيع عمان الاردن 2002 .

11- حميد جاسم الجميلي ، عبد الحليم محمد جبران ، **الجدوى الاقتصادية و تقييم المشاريع _القضايا و منظومة المعايير المستخدمة** ، الطبعة أولى ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان _الاردن .

12- دلال صادق الجواد ، حميد ناصر الفتال ، **بحوث العمليات** ، ب ط ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الاردن 2008 .

13- رابح خوني ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها** ، أتراك الطبعة و النشر ، مصر 2008 .

14- سامر جلدة ، **البنوك التجارية و التسويق المصرفي** ، طبعة أولى ، دار أسامة ، الاردن 2001 .

15- سعيد عبد العزيز عثمان ، **دراسات جدوى المشروعات بين النظرية و التطبيق** ، ب ط ، الدار الجامعية ، الاسكندرية _مصر 2003 .

16- السيد عبد الوالي ، **اقتصاديات النقد و البنوك** ، دار النشر ، القاهرة 1998 .

17- شاكر القزويني ، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، بن عكنون ، الجزائر 1989 .

18- طارق الحاج ، **مبادئ التمويل** ، طبعة أولى ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان 2010 .

19- طارق طه ، **إدارة البنوك و تكنولوجيا المعلومات** ، بدون طبعة ، دار الجامعة الجديدة ، مصر 2007

20- عبد الله حسين جوهر ، **إدارة المشروعات الاستثمارية إقتصاديا تمويليا محاسبيا إداريا** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر 2011.

21- عبد المطلب عبد الحميد ، **دراسات جدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية** ، دار الجامعة، مصر 2008 .

22- غازي عبد المجيد الرقيبات ، **المصارف و المؤسسات المالية المتخصصة** ، طبعة أولى ، دار وائل للنشر ، الاردن 2014 .

23- فيصل محمود الشواورة ، **الاستثمار في بورصة الاوراق المالية الاسس النظرية و العلمية** ، طبعة أولى ، دار وائل لنشر و التوزيع 2008.

24- قاسم نايف ، **إدارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق** ، دار الثقافة للنشر و توزيع .

25- محمد صالح الحناوي، **بحوث العمليات في تخطيط و مراقبة الانتاج**، ب ط، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ،عمان الاردن 2009 .

26- محمود حسين الوادي واخرون، **النقود و المصارف**، طبعة أولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان 2010 .

27- منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار و اثره على التنمية الاقتصادية**، طبعة أولى، دار الراية للنشر و التوزيع 2013.

28- منغم زمزير الموسوي ، **بحوث العمليات مدخل علمي لاتخاذ القرارات** ، طبعة أولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان الاردن 2009 .

29- منير إبراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، الطبعة 2 ، 2000 .

30- موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل و الاستثمار في صناعة السياحة** ، طبعة أولى ، مؤسسة الورق للنشر و التوزيع ، عمان الاردن 2010 ، ص 35 .

31- هشام جبر، **أدارة المصارف، طبعة أولى** ، دار الشركة المتحدة للتسويق و التوريدات ، مصر 2008 .

ثانيا : الكتب باللغة الفرنسية

1- Anne-Marie Keiser,**Gestion Financière** , édition ESKA , 6 édition , paris 2002.

ثالثا : المذكرات

1- بادي جمعة ، **إجراءات تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية** ، دراسة حالة بنك الوطني الجزائري BNA وكالة ادرار 250 , مذكر ماستر ، جامعة ادرار دفعة 2018 – 2019 .

2- بن سعود نصر الدين، **دراسة و تقييم المشاريع الاستثمارية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان 2010 .

3- خديجة مراحي، **واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة الجزائر دراسة حالة بنك التنمية الريفية BADR ام بواقي ووكالة سوق عمان 313** ، مذكرة ماستر ، جامعة ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 2016 – 2017 .

4- زبير عياش ، **تأثير اتفاقية بازل 02 على التمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية أم البواقي** ، اطروحة نيل شهادة الدكتورة في علوم التسيير تخصص مالية غير منشورة ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي 2011 – 2012 .

5- العربي أحلام ، **أنظمة الدفع الالكترونية و دورها في تحسين القدرة التنافسية في البنوك التجارية ،2014**، رسالة ماستر ، جامعة ابن خلدون، تيارت .

6- محمد براق، **بورصة القيم المتداولة و التمويل و التنمية** ، اطروحة لنيل شهادة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم تسيير ، جامعة الجزائر 1999 .

رابعا : المقابلات الشخصية

1- مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة القروض .

خامسا : المواقع الالكترونية

1- http://www.bna.dz

2- WWW.anade.org.dz

الملاحق

الملحق رقم 01

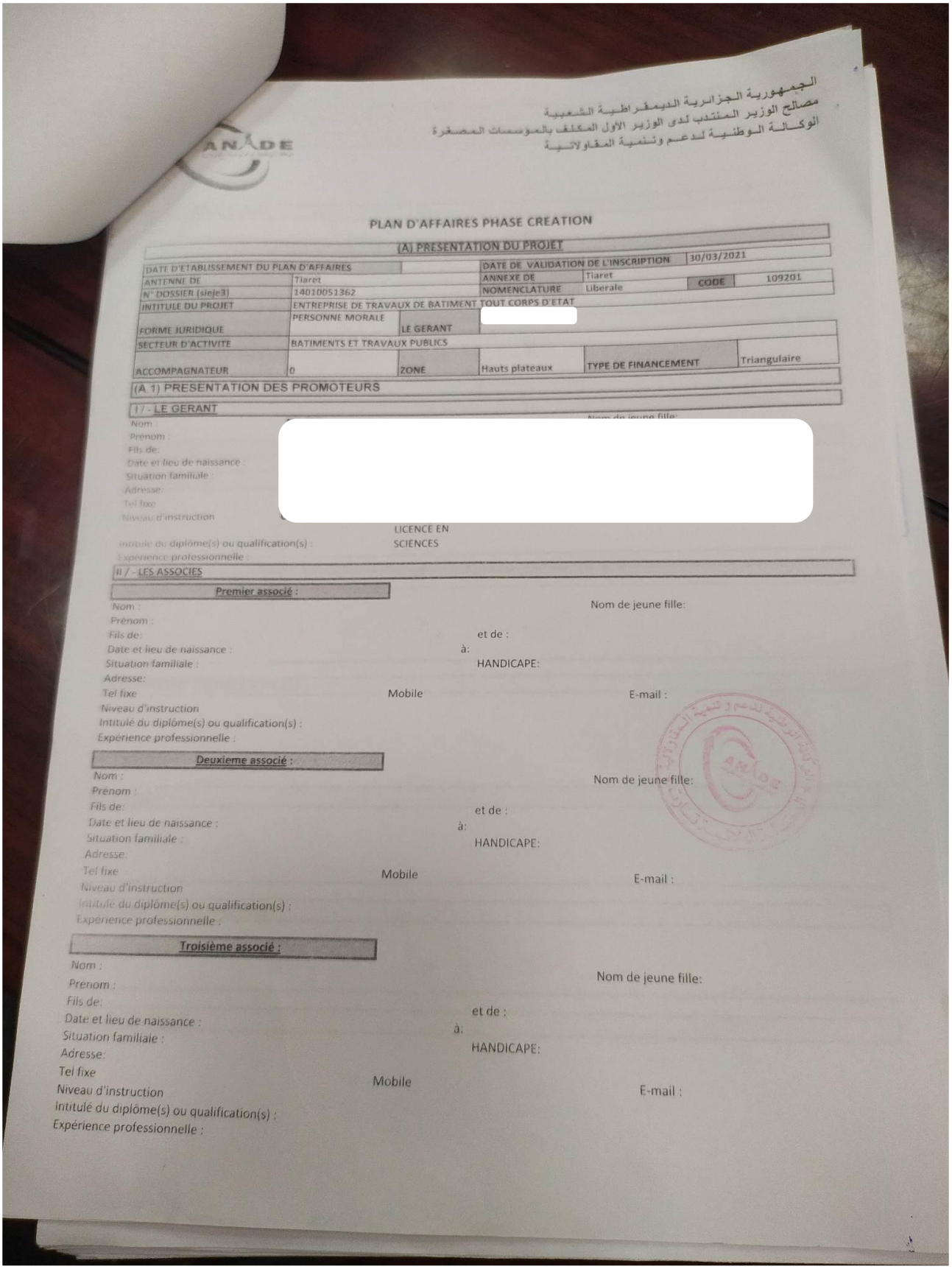

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالموسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

ANADE

PLAN D'AFFAIRES PHASE CREATION

(A) PRESENTATION DU PROJET

DATE D'ETABLISSEMENT DU PLAN D'AFFAIRES		DATE DE VALIDATION DE L'INSCRIPTION	30/03/2021		
ANTENNE DE	Tiaret	ANNEXE DE	Tiaret		
N° DOSSIER (sieje3)	14010051362	NOMENCLATURE	Liberale	CODE	109201
INTITULE DU PROJET	ENTREPRISE DE TRAVAUX DE BATIMENT TOUT CORPS D'ETAT				
FORME JURIDIQUE	PERSONNE MORALE	LE GERANT			
SECTEUR D'ACTIVITE	BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS				
ACCOMPAGNATEUR	0	ZONE	Hauts plateaux	TYPE DE FINANCEMENT	Triangulaire

(A 1) PRESENTATION DES PROMOTEURS

I / - LE GERANT

Nom :
Prénom :
Fils de:
Date et lieu de naissance :
Situation familiale :
Adresse:
Tel fixe
Niveau d'instruction
Intitulé du diplôme(s) ou qualification(s) : LICENCE EN SCIENCES
Expérience professionnelle :

II / - LES ASSOCIES

Premier associé :

Nom :
Prénom :
Fils de: et de :
Date et lieu de naissance : à:
Situation familiale : HANDICAPE:
Adresse:
Tel fixe Mobile E-mail :
Niveau d'instruction
Intitulé du diplôme(s) ou qualification(s) :
Expérience professionnelle :

Deuxieme associé :

Nom :
Prénom :
Fils de: et de :
Date et lieu de naissance : à:
Situation familiale : HANDICAPE:
Adresse:
Tel fixe Mobile E-mail :
Niveau d'instruction
Intitulé du diplôme(s) ou qualification(s) :
Experience professionnelle :

Troisième associé :

Nom :
Prenom :
Fils de: et de :
Date et lieu de naissance : à:
Situation familiale : HANDICAPE:
Adresse:
Tel fixe Mobile E-mail :
Niveau d'instruction
Intitulé du diplôme(s) ou qualification(s) :
Expérience professionnelle :

الملحق رقم 02

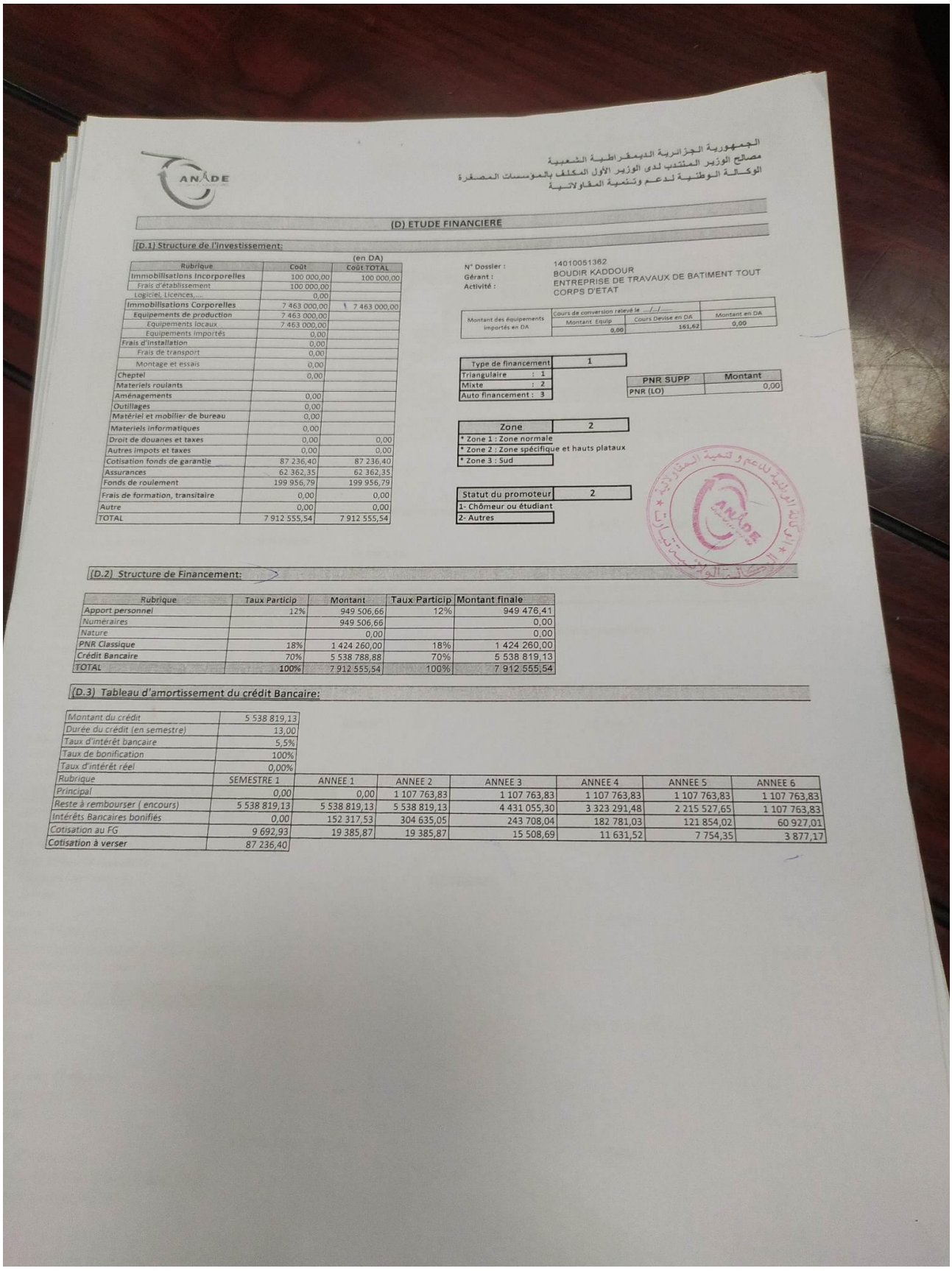

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

ANADE

(D) ETUDE FINANCIERE

(D.1) Structure de l'investissement:

(en DA)

Rubrique	Coût	Coût TOTAL
Immobilisations Incorporelles	100 000,00	100 000,00
Frais d'établissement	100 000,00	
Logiciel, Licences,...	0,00	
Immobilisations Corporelles	7 463 000,00	7 463 000,00
Equipements de production	7 463 000,00	
Equipements locaux	7 463 000,00	
Equipements importés	0,00	
Frais d'installation	0,00	
Frais de transport	0,00	
Montage et essais	0,00	
Cheptel	0,00	
Materiels roulants		
Aménagements	0,00	
Outillages	0,00	
Matériel et mobilier de bureau	0,00	
Materiels informatiques	0,00	
Droit de douanes et taxes	0,00	0,00
Autres impots et taxes	0,00	0,00
Cotisation fonds de garantie	87 236,40	87 236,40
Assurances	62 362,35	62 362,35
Fonds de roulement	199 956,79	199 956,79
Frais de formation, transitaire	0,00	0,00
Autre	0,00	0,00
TOTAL	7 912 555,54	7 912 555,54

N° Dossier : 14010051362
Gérant : BOUDIR KADDOUR
Activité : ENTREPRISE DE TRAVAUX DE BATIMENT TOUT CORPS D'ETAT

Montant des équipements importés en DA	Cours de conversion relevé le .../.../....		
	Montant Equip	Cours Devise en DA	Montant en DA
	0,00	161,62	0,00

Type de financement	1
Triangulaire : 1	
Mixte : 2	
Auto financement : 3	

PNR SUPP	Montant
PNR (LO)	0,00

Zone	2
* Zone 1 : Zone normale	
* Zone 2 : Zone spécifique et hauts plataux	
* Zone 3 : Sud	

Statut du promoteur	2
1- Chômeur ou étudiant	
2- Autres	

(D.2) Structure de Financement:

Rubrique	Taux Particip	Montant	Taux Particip	Montant finale
Apport personnel	12%	949 506,66	12%	949 476,41
Numéraires		949 506,66		0,00
Nature		0,00		0,00
PNR Classique	18%	1 424 260,00	18%	1 424 260,00
Crédit Bancaire	70%	5 538 788,88	70%	5 538 819,13
TOTAL	100%	7 912 555,54	100%	7 912 555,54

(D.3) Tableau d'amortissement du crédit Bancaire:

Montant du crédit	5 538 819,13
Durée du crédit (en semestre)	13,00
Taux d'intérêt bancaire	5,5%
Taux de bonification	100%
Taux d'intérêt réel	0,00%

Rubrique	SEMESTRE 1	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5	ANNEE 6
Principal	0,00	0,00	1 107 763,83	1 107 763,83	1 107 763,83	1 107 763,83	1 107 763,83
Reste à rembourser (encours)	5 538 819,13	5 538 819,13	5 538 819,13	4 431 055,30	3 323 291,48	2 215 527,65	1 107 763,83
Intérêts Bancaires bonifiés	0,00	152 317,53	304 635,05	243 708,04	182 781,03	121 854,02	60 927,01
Cotisation au FG	9 692,93	19 385,87	19 385,87	15 508,69	11 631,52	7 754,35	3 877,17
Cotisation à verser	87 236,40						

الملحق رقم 03

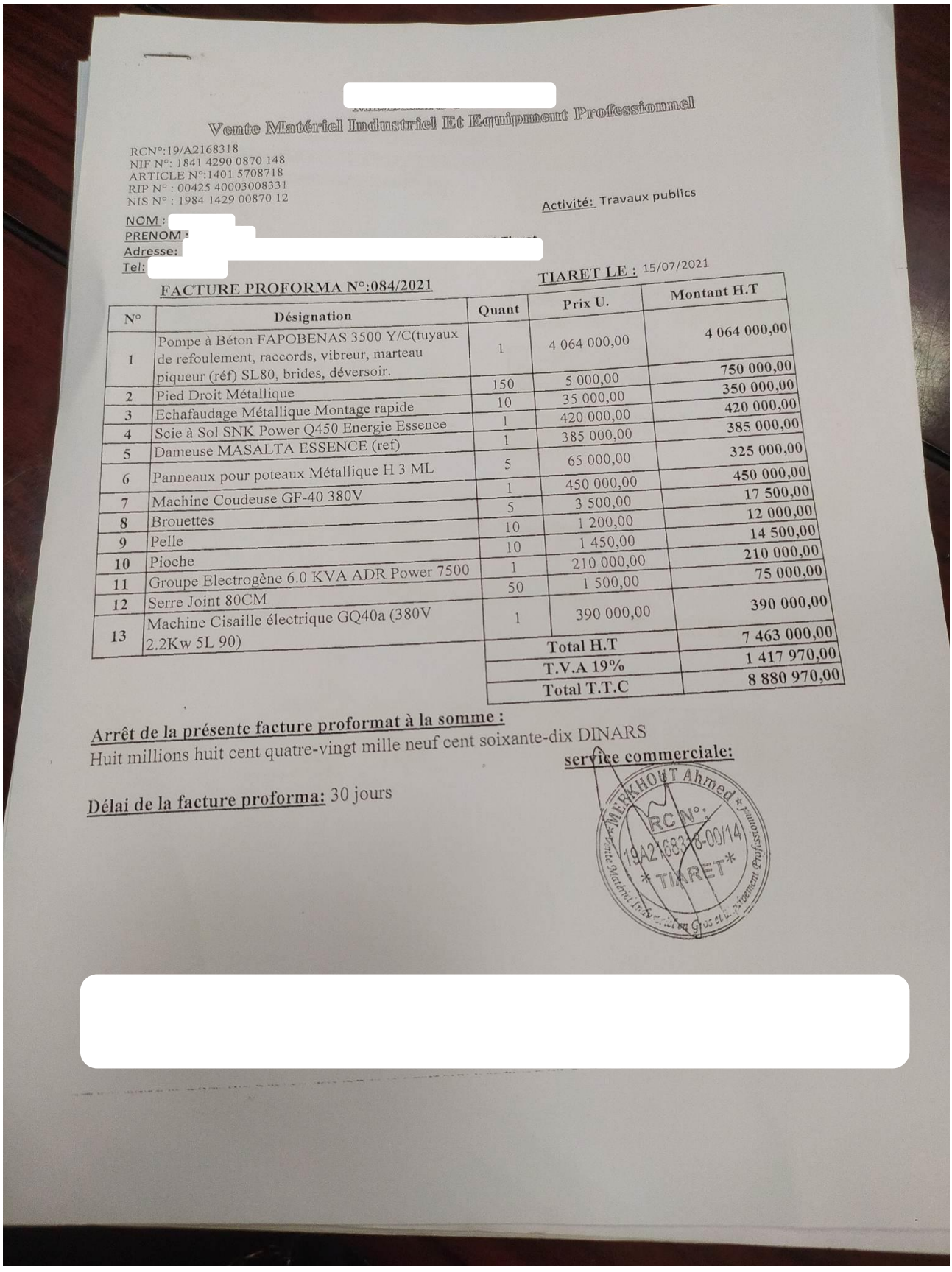

[redacted]

Vente Matériel Industriel Et Equipment Professionnel

RCN°:19/A2168318
NIF N°: 1841 4290 0870 148
ARTICLE N°:1401 5708718
RIP N° : 00425 40003008331
NIS N° : 1984 1429 00870 12

Activité: Travaux publics

NOM : [redacted]
PRENOM : [redacted]
Adresse: [redacted]
Tel: [redacted]

FACTURE PROFORMA N°:084/2021

TIARET LE : 15/07/2021

N°	Désignation	Quant	Prix U.	Montant H.T
1	Pompe à Béton FAPOBENAS 3500 Y/C(tuyaux de refoulement, raccords, vibreur, marteau piqueur (réf) SL80, brides, déversoir.	1	4 064 000,00	4 064 000,00
2	Pied Droit Métallique	150	5 000,00	750 000,00
3	Echafaudage Métallique Montage rapide	10	35 000,00	350 000,00
4	Scie à Sol SNK Power Q450 Energie Essence	1	420 000,00	420 000,00
5	Dameuse MASALTA ESSENCE (ref)	1	385 000,00	385 000,00
6	Panneaux pour poteaux Métallique H 3 ML	5	65 000,00	325 000,00
7	Machine Coudeuse GF-40 380V	1	450 000,00	450 000,00
8	Brouettes	5	3 500,00	17 500,00
9	Pelle	10	1 200,00	12 000,00
10	Pioche	10	1 450,00	14 500,00
11	Groupe Electrogène 6.0 KVA ADR Power 7500	1	210 000,00	210 000,00
12	Serre Joint 80CM	50	1 500,00	75 000,00
13	Machine Cisaille électrique GQ40a (380V 2.2Kw 5L 90)	1	390 000,00	390 000,00
			Total H.T	7 463 000,00
			T.V.A 19%	1 417 970,00
			Total T.T.C	8 880 970,00

Arrêt de la présente facture proformat à la somme :
Huit millions huit cent quatre-vingt mille neuf cent soixante-dix DINARS

Délai de la facture proforma: 30 jours

service commerciale:

MERKHOUT Ahmed
RC N°: 19A2168318-00/14
* TIARET *

[redacted]

الملحق رقم 04

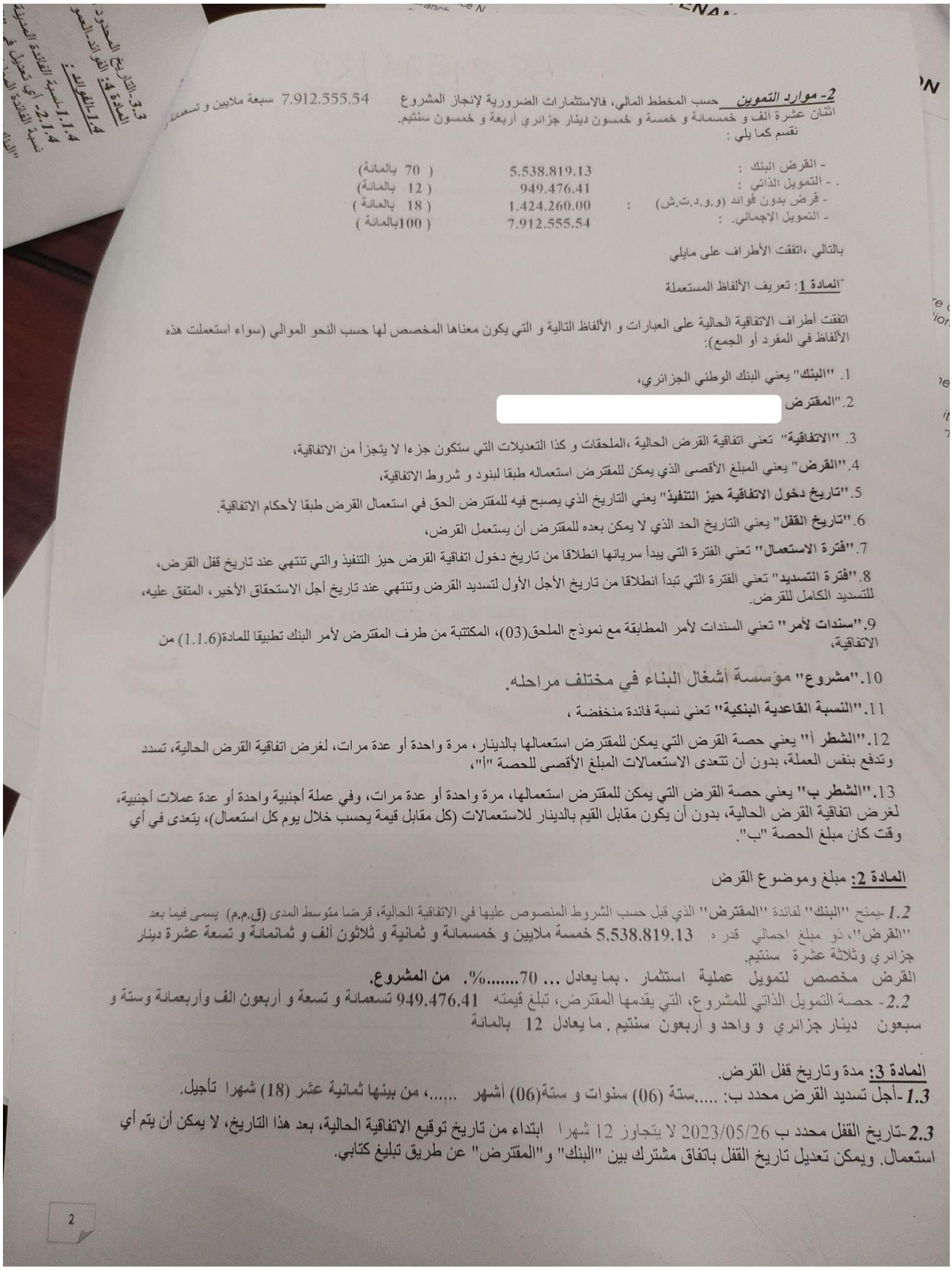

2- موارد التمويل حسب المخطط المالي، فالاستثمارات الضرورية لإنجاز المشروع 7.912.555.54 سبعة ملايين و تسعمائة
اثنان عشرة الف و خمسمائة و خمسة و خمسون دينار جزائري أربعة و خمسون سنتيم.
تقسم كما يلي :

- القرض البنك :	5.538.819.13	(70 بالمائة)
- التمويل الذاتي :	949.476.41	(12 بالمائة)
- قرض بدون فوائد (و.و.د.ت.ش) :	1.424.260.00	(18 بالمائة)
- التمويل الإجمالي. :	7.912.555.54	(100بالمائة)

بالتالي ،اتفقت الأطراف على مايلي

المادة 1: تعريف الألفاظ المستعملة

اتفقت أطراف الاتفاقية الحالية على العبارات و الألفاظ التالية و التي يكون معناها المخصص لها حسب النحو الموالي (سواء استعملت هذه الألفاظ في المفرد أو الجمع):

1. **"البنك"** يعني البنك الوطني الجزائري،
2. **"المقترض"**
3. **"الاتفاقية"** تعني اتفاقية القرض الحالية ،الملحقات و كذا التعديلات التي ستكون جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية،
4. **"القرض"** يعني المبلغ الأقصى الذي يمكن للمقترض استعماله طبقا لبنود و شروط الاتفاقية،
5. **"تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ"** يعني التاريخ الذي يصبح فيه للمقترض الحق في استعمال القرض طبقا لأحكام الاتفاقية.
6. **"تاريخ القفل"** يعني التاريخ الحد الذي لا يمكن بعده للمقترض أن يستعمل القرض،
7. **"فترة الاستعمال"** تعني الفترة التي يبدأ سريانها انطلاقا من تاريخ دخول اتفاقية القرض حيز التنفيذ والتي تنتهي عند تاريخ قفل القرض،
8. **"فترة التسديد"** تعني الفترة التي تبدأ انطلاقا من تاريخ الأجل الأول لتسديد القرض وتنتهي عند تاريخ أجل الاستحقاق الأخير، المتفق عليه، للتسديد الكامل للقرض.
9. **"سندات لأمر"** تعني السندات لأمر المطابقة مع نموذج الملحق(03)، المكتتبة من طرف المقترض لأمر البنك تطبيقا للمادة(1.1.6) من الاتفاقية،
10. **"مشروع"** مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحله.
11. **"النسبة القاعدية البنكية"** تعني نسبة فائدة منخفضة ،
12. **"الشطر أ"** يعني حصة القرض التي يمكن للمقترض استعمالها بالدينار، مرة واحدة أو عدة مرات، لغرض اتفاقية القرض الحالية، تسدد وتدفع بنفس العملة، بدون أن تتعدى الاستعمالات المبلغ الأقصى للحصة "أ"،
13. **"الشطر ب"** يعني حصة القرض التي يمكن للمقترض استعمالها، مرة واحدة أو عدة مرات، وفي عملة أجنبية واحدة أو عدة عملات أجنبية، لغرض اتفاقية القرض الحالية، بدون أن يكون مقابل القيم بالدينار للاستعمالات (كل مقابل قيمة يحسب خلال يوم كل استعمال)، يتعدى في أي وقت كان مبلغ الحصة "ب".

المادة 2: مبلغ وموضوع القرض

1.2 -يمنح "البنك" لفائدة "المقترض" الذي قبل حسب الشروط المنصوص عليها في الاتفاقية الحالية، قرضا متوسط المدى (ق.م.م) يسمى فيما بعد "القرض"، ذو مبلغ اجمالي قدره **5.538.819.13 خمسة ملايين و خمسمائة و ثمانية و ثلاثون ألف و ثمانمائة و تسعة عشرة دينار** جزائري وثلاثة عشرة سنتيم.
القرض مخصص لتمويل عملية استثمار ، بما يعادل ... 70.....%. **من المشروع.**
2.2 - حصة التمويل الذاتي للمشروع، التي يقدمها المقترض، تبلغ قيمته **949.476.41 تسعمائة و تسعة و أربعون الف وأربعمائة وستة و** سبعون دينار جزائري و واحد و أربعون سنتيم . ما يعادل 12 بالمائة

المادة 3: مدة وتاريخ قفل القرض.
1.3 -أجل تسديد القرض محدد ب: .....ستة (06) سنوات و ستة(06) أشهر .....، من بينها ثمانية عشر (18) شهرا تأجيل.
2.3 -تاريخ القفل محدد ب 2023/05/26 لا يتجاوز 12 شهرا ابتداء من تاريخ توقيع الاتفاقية الحالية، بعد هذا التاريخ، لا يمكن أن يتم أي استعمال. ويمكن تعديل تاريخ القفل باتفاق مشترك بين "البنك" و"المقترض" عن طريق تبليغ كتابي.

الملحق رقم 05

SSP1378/22

البنك الوطني الجزائري Banque Nationale d'Algérie BNA

اتفاقية قرض الاستثمار

بين:

البنك الوطني الجزائري, شركة مساهمة, ذات رأس مال قدره 150مليار دينار جزائري, و المسماة فيما بعد "البنك", و الكائن مقرها الاجتماعي برقم 08 شارع ارنسطو شي غفارة بالجزائر العاصمة, ممثلة من طرف السيد **ايت عمران عبد العزيز** مدير لوكالة: **تيارت 540** المخول له جميع السلطات من اجل إبرام الاتفاقية الحال

من جهة.

و:

السيد بودير قدور بعد " **المقترض**" والكائن مقره الاجتماعي محل رقم 01 تخصيص الارض المحصورة 26/1 (حي العناصر) رقم 08 بلدية فرندة ولاية تيارت **المولود بتاريخ** /11 **ذو الجنسية** **جزائرية** و **الساكن** ، **المقيد في السجل التجاري** تحت رقم بتاريخ 2020/05/18 و **الرقم الجبائي** 198213270009731

سجل بتيارت
30 MAI 2022
1500,00
مقبوضة طبقا لمخالصة ذات قيمة
02203500

الديباجة.

يعرض مايلي:

1- وصف و ثمن المشروع :

يتمثل المشروع مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحله.

و الثمن الإجمالي للمشروع محدد بمبلغ 7.912.555.54 د.ج

موزع كمايلي :

الوصف	الثمن (بالدينار)	الثمن (بالعملة الصعبة)	المبلغ%
مصاريف إعدادية	100.000.00		%1
اشتراكات صندوق ضمان القروض	87.236.40		%1
تأمينات	62.362.35		%1
مصاريف النقل			
عتاد متحرك			
تجهيزات الإنتاج	7.463.000.00		%94.00
اموال متداولة	199.956.79		%3
الثمن الإجمالي للمشروع	7.912.555.54		%100

1

الملحق رقم 06

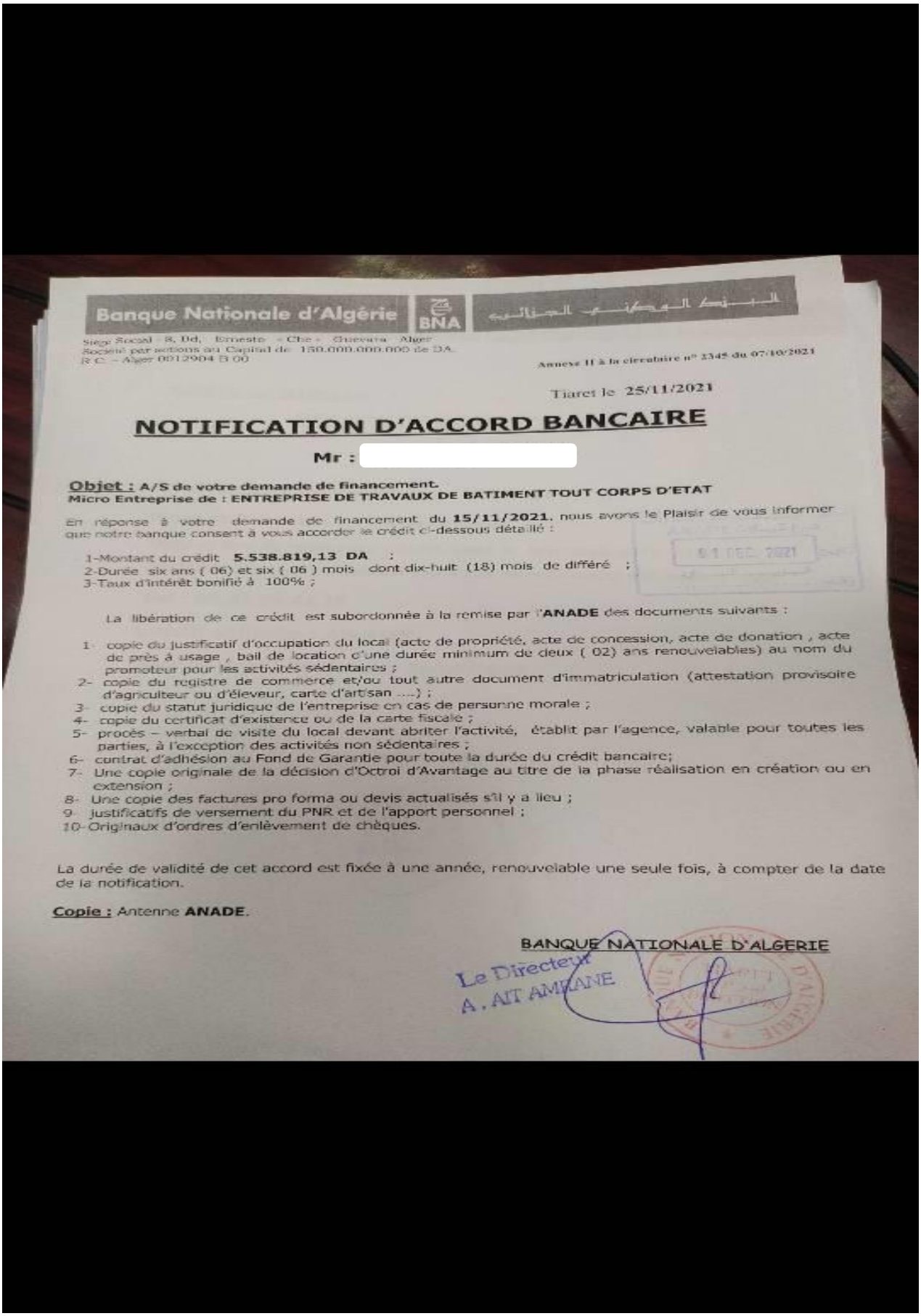

Banque Nationale d'Algérie — BNA — البنك الوطني الجزائري

Siège Social : 8, Bd, Ernesto « Che » Guevara Alger
Société par actions au Capital de 150.000.000.000 de DA
R.C. – Alger 0012904 B 00

Annexe II à la circulaire n° 1345 du 07/10/2021

Tiaret le 25/11/2021

NOTIFICATION D'ACCORD BANCAIRE

Mr :

Objet : A/S de votre demande de financement.
Micro Entreprise de : ENTREPRISE DE TRAVAUX DE BATIMENT TOUT CORPS D'ETAT

En réponse à votre demande de financement du **15/11/2021**, nous avons le Plaisir de vous informer que notre banque consent à vous accorder le crédit ci-dessous détaillé :

1-Montant du crédit **5.538.819,13 DA** :
2-Durée six ans (06) et six (06) mois dont dix-huit (18) mois de différé ;
3-Taux d'intérêt bonifié à 100% ;

La libération de ce crédit est subordonnée à la remise par l'**ANADE** des documents suivants :

1- copie du justificatif d'occupation du local (acte de propriété, acte de concession, acte de donation , acte de près à usage , bail de location d'une durée minimum de deux (02) ans renouvelables) au nom du promoteur pour les activités sédentaires ;
2- copie du registre de commerce et/ou tout autre document d'immatriculation (attestation provisoire d'agriculteur ou d'éleveur, carte d'artisan ....) ;
3- copie du statut juridique de l'entreprise en cas de personne morale ;
4- copie du certificat d'existence ou de la carte fiscale ;
5- procès – verbal de visite du local devant abriter l'activité, établit par l'agence, valable pour toutes les parties, à l'exception des activités non sédentaires ;
6- contrat d'adhésion au Fond de Garantie pour toute la durée du crédit bancaire;
7- Une copie originale de la décision d'Octroi d'Avantage au titre de la phase réalisation en création ou en extension ;
8- Une copie des factures pro forma ou devis actualisés s'il y a lieu ;
9- justificatifs de versement du PNR et de l'apport personnel ;
10- Originaux d'ordres d'enlèvement de chèques.

La durée de validité de cet accord est fixée à une année, renouvelable une seule fois, à compter de la date de la notification.

Copie : Antenne **ANADE**.

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
Le Directeur
A. AIT AMRANE

الملحق رقم 07

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول
المكلف بالمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

ANADE

ولاية: تيارت
وكالة ولائية : تيارت
فرع محلي : تيارت
رقم : 2022/140100368

أمر بسحب صك بنكي

أنا الممضي أسفله، مدير الوكالة الولائية أشهد أن مسير المؤسسة المصغرة

السيد(ة) [redacted] المولودة [redacted]

التسمية الاجتماعية للمؤسسة [redacted]

النشاط **مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحله**

مؤهل لسحب صك بنكي لدى الوكالة البنكية :

بنك **BNA** TIARET 540

البنك الوطني الجزائري
P. TIARET "540"
23 MAI 2022
SECRETARIAT
ACCUSE DE RECEPTION

الصك البنكي لفائدة صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع بمبلغ يقدر بـ 87 236,40 دج، من قيمة الاستثمار، وفقا للتركيبة المالية المحددة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية، و المصادق عليها من طرف لجنة انتقاء و اعتماد و تمويل المشاريع.

يستعمل هذا الأمر في حدود ما يسمح به القانون.

بتاريخ 18 MAI 2022
مدير الوكالة الولائية

معاش بشير توفيق
مدير الوكالة الولائية
بالنيابة

BNA TIARET
22 MAI 2022
SERVICE ENGAGEMENTS

الملحق رقم 08

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول
المكلف بالمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

ANADE

ولاية: تيارت
وكالة ولائية :
مرغ محلي : تيارت
رقم : 2022/140100456

أمر بسحب صك بنكي

أنا الممضي أسفله، مدير الوكالة الولائية أشهد أن مسير المؤسسة المصغرة

السيد(ة) [redacted] المولودة [redacted]

التسمية الاجتماعية للمؤسسة [redacted]

النشاط **مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحله**

مؤهل لسحب صك بنكي لدى الوكالة البنكية :

بنك **BNA** **TIARET 540**

الصك البنكي لفائدة الممون بمبلغ يمثل 10 **% من الطلبية و هذا لتمكينه من اقتناء التجهيزات ، العتاد المتحرك او المواشي** المدرجة في قائمة البرنامج المخصصة لانجاز المشروع وفقا لهيكل الاستثمار المحدد من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية، و المصادق عليه من طرف لجنة انتقاء، اعتماد و تمويل المشاريع.

الصك الخاص بالتأمين لكل الأخطار سوف يتم تحريره بنسبة 100 % بعد الحصول على التجهيزات ، العتاد المتحرك او المواشي.

رقم	الممون
1	ETS INAS GROS

يستعمل هذا الأمر في حدود ما يسمح به القانون

بتاريخ 13 جوان 2022

مدير الوكالة الولائية

الوطني الجزائري
A P . TIARET "540"
13 JUIN 2022
SECRÉTARIAT
ACCUSE DE RECEPTION

BNA TIARET AP 540
13 JUIN 2022
SERVICE ENGAGEMENTS

الملحق رقم 09

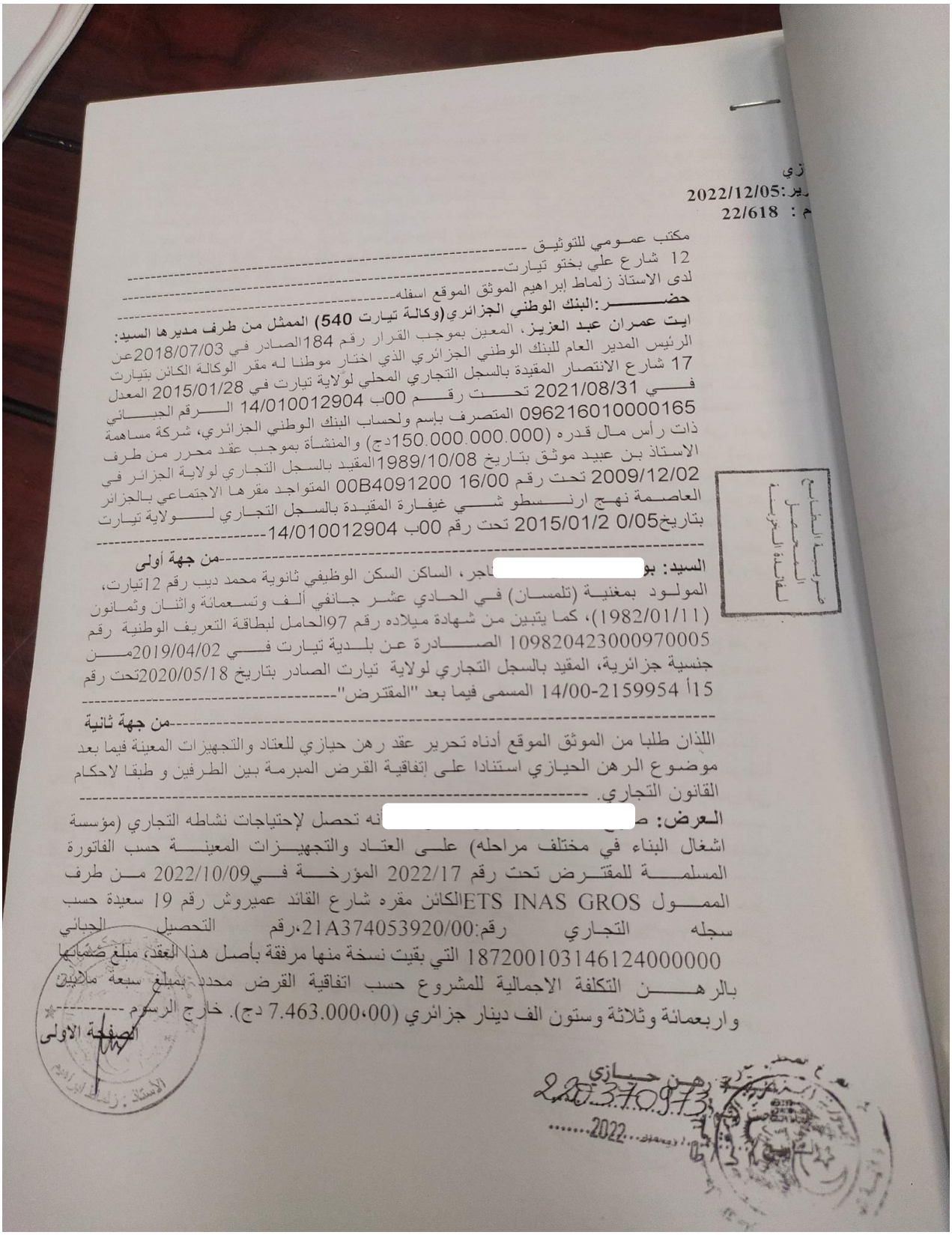

زي
ير:2022/12/05
م : 22/618

مكتب عمـومي للتوثيـق ----------
12 شارع علي بختو تيارت----------
لدى الاستاذ زلماط إبراهيم الموثق الموقع اسفله----------

حضـــــر :البنك الوطني الجزائري(وكالة تيارت 540) الممثل من طرف مديرها السيد:
ايت عمران عبد العزيز، المعين بموجب القرار رقم 184الصادر في 2018/07/03عن الرئيس المدير العام للبنك الوطني الجزائري الذي اختار موطنا له مقر الوكالة الكائن بتيارت 17 شارع الانتصار المقيدة بالسجل التجاري المحلي لولاية تيارت في 2015/01/28 المعدل في 2021/08/31 تحت رقم 00ب 14/010012904 الرقم الجبائي 096216010000165 المتصرف بإسم ولحساب البنك الوطني الجزائري، شركة مساهمة ذات رأس مال قدره (150.000.000.000دج) والمنشأة بموجب عقد محرر من طرف الاستاذ بن عبيد موثق بتاريخ 1989/10/08المقيد بالسجل التجاري لولاية الجزائر في 2009/12/02 تحت رقم 16/00 00B4091200 المتواجد مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة نهج ارنسطو شي غيفارة المقيدة بالسجل التجاري لولاية تيارت بتاريخ0/05 2015/01/2 تحت رقم 00ب 14/010012904----------
----

من جهة أولى----------
السيد: بو [redacted] تاجر، الساكن السكن الوظيفي ثانوية محمد ديب رقم 12تيارت، المولود بمغنية (تلمسان) في الحادي عشر جانفي ألف وتسعمائة واثنان وثمانون (1982/01/11)، كما يتبين من شهادة ميلاده رقم 97الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم 109820423000970005 الصادرة عن بلدية تيارت في 2019/04/02من جنسية جزائرية، المقيد بالسجل التجاري لولاية تيارت الصادر بتاريخ 2020/05/18تحت رقم 15أ 14/00-2159954 المسمى فيما بعد "المقترض"----------
----

من جهة ثانية----------
اللذان طلبا من الموثق الموقع أدناه تحرير عقد رهن حيازي للعتاد والتجهيزات المعينة فيما بعد موضوع الرهن الحيازي استنادا على إتفاقية القرض المبرمة بين الطرفين و طبقا لاحكام القانون التجاري. ----------

العرض: ص [redacted] نه تحصل لإحتياجات نشاطه التجاري (مؤسسة اشغال البناء في مختلف مراحله) على العتاد والتجهيزات المعينة حسب الفاتورة المسلمة للمقترض تحت رقم 2022/17 المؤرخة في2022/10/09 من طرف الممول ETS INAS GROSالكائن مقره شارع القائد عميروش رقم 19 سعيدة حسب سجله التجاري رقم:21A374053920/00،رقم التحصيل الجبائي 187200103146124000000 التي بقيت نسخة منها مرفقة بأصل هذا العقد، مبلغ ضمانها بالرهن التكلفة الاجمالية للمشروع حسب اتفاقية القرض محدد بمبلغ سبعة ملايين واربعمائة وثلاثة وستون الف دينار جزائري (7.463.000،00 دج). خارج الرسوم ----------

الصفحة الاولى

رهن حيازي
2023709737
2022

الملحق رقم 10

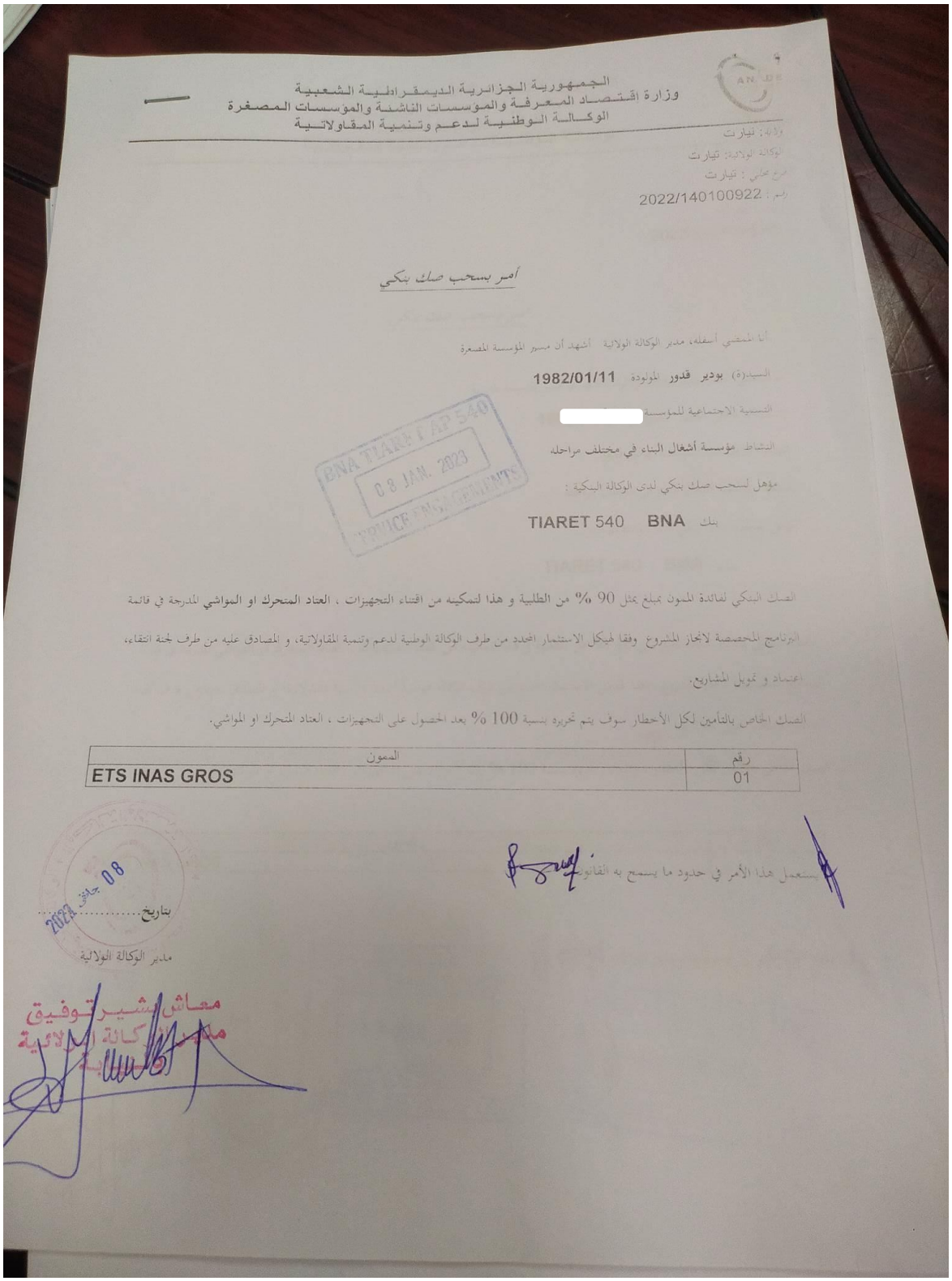

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

ولاية: تيارت
الوكالة الولائية: تيارت
مرجع محلي : تيارت
رقم : 2022/140100922

أمر بسحب صك بنكي

أنا الممضي أسفله، مدير الوكالة الولائية أشهد أن مسير المؤسسة المصغرة

السيد(ة) بودير قدور المولود 1982/01/11

التسمية الاجتماعية للمؤسسة [redacted]

النشاط مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحله

مؤهل لسحب صك بنكي لدى الوكالة البنكية :

بنك BNA TIARET 540

BNA TIARET AP 540
08 JAN. 2023
POUR ENGAGEMENT

الصك البنكي لفائدة الممون بمبلغ يمثل 90 % من الطلبية و هذا لتمكينه من اقتناء التجهيزات ، العتاد المتحرك او المواشي المدرجة في قائمة البرنامج المخصصة لانجاز المشروع وفقا لهيكل الاستثمار المحدد من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، و المصادق عليه من طرف لجنة انتقاء، اعتماد و تمويل المشاريع.

الصك الخاص بالتأمين لكل الأخطار سوف يتم تحريره بنسبة 100 % بعد الحصول على التجهيزات ، العتاد المتحرك او المواشي.

رقم	الممون
01	ETS INAS GROS

يستعمل هذا الأمر في حدود ما يسمح به القانون

08 جانفي 2023
بتاريخ.....
مدير الوكالة الولائية

معاش شيرتوفيق
مدير الوكالة الولائية

الملخص

تعتبر المشاريع الإستثمارية في البنوك التجارية أداة أساسية لتعزيز الربحية و تنمية الأعمال، و يعد تمويلها عملية توفير الأموال و الموارد المالية للأفراد و الشركات الراغبة في تنفيذ المشاريع الإستثمارية و يلعب البنك الدور الرئيسي في هذه العملية حيث يقدم القروض و الإئتمان و غيرها من الخدمات المالية لدعم هذه المشاريع .

تعد البنوك التجارية مصادر الرئيسية للتمويل مختلفة مثل العقارات التجارية ، تأسيس الشركات الصغيرة و المتوسطة، توسعة الأعمال التجارية الحالية، و تطوير التكنولوجيا و غيرها من المشاريع الإستثمارية.

وقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي والاعتماد على المقابلة الشخصية مع رئيسة مصلحة القروض للوصول إلى حل نهائي للمشكل الرئيسي المطروح، حيث تهدف الدراسة إلى توضيح إجراءات وآليات التي تتبعها البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية من أجل اتخاذ قرار الائتمان السليم.

الكلمات المفتاحية : المشاريع الإستثمارية ، البنوك التجارية ، التمويل .

Summary :

Investment projects in commercial banks are a key tool to promote profitability and business development, and their financing is the provision of funds and financial resources to individuals and companies wishing to undertake investment projects.

Commercial banks are the main sources of financing for various types of commercial real estate, establishing small and medium companies, expanding existing businesses, developing technology and other investment projects.

The analytical, descriptive and interviewing approach with the head of the Loans Authority was followed to reach a final solution to the main problem. The study aims to clarify the procedures and mechanisms that commercial banks follow in financing investment projects, in order to make the right credit decision.

Keywords: investment projects, commercial banks, finance.